الرؤيـــة العربية 2045

في طريق تحقيق الأمل
بالفكر والإرادة والعمل

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

ازدهارُ البلدان **كرامةُ الإنسان**

رؤيتنا

طاقاتٌ وابتكار، ومنطقتُنا استقرارٌ وعدلٌ وازدهار

رسالتنا

بشغَف وعزْم وعَمَل: نبتكِر، ننتج المعرفة، نقدِّمُ المشورة،
.نبني التوافق، نواكب المنطقة العربية على مسار خطة عام 2030

يداً بيد، نبني غداً مشرقاً لكلِّ إنسان.

E/ESCWA/OES/2045/3

الرؤيــة العربية 2045

في طريق تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل

ازدهارُ البلدان كرامةُ الإنسان

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

© 2023 الأمم المتحدة
حقوق الطبع محفوظة

تقتضي إعادة طبع أو تصوير مقتطفات من هذه المطبوعة الإشارة الكاملة إلى المصدر.

توجّه جميع الطلبات المتعلقة بالحقوق والأذون إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org.

النتائج والتفسيرات والاستنتاجات الواردة في هذه المطبوعة هي للمؤلفين، ولا تمثل بالضرورة الأمم المتحدة أو موظفيها أو الدول الأعضاء فيها، ولا ترتب أي مسؤولية عليها.

ليس في التسميات المستخدمة على أي خارطة في هذه المطبوعة، ولا في طريقة عرض مادتها، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها أو تخومها.

الهدف من الروابط الإلكترونية الواردة في هذه المطبوعة تسهيل وصول القارئ إلى المعلومات وهي صحيحة في وقت استخدامها. ولا تتحمل الأمم المتحدة أي مسؤولية عن دقة هذه المعلومات مع مرور الوقت أو عن مضمون أي من المواقع الإلكترونية الخارجية المشار إليها.

تحتوي الرؤية على نوعين من الأطر والأشكال التوضيحية الهدف منها شرح شبكة العلاقات والمدخلات والمخرجات من خلال رؤية التغيير المقترحة، وإعطاء مثال واقعي يعكس قصة نجاح وإبداع من المنطقة العربية.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

لا يعني ذكر أسماء شركات أو منتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يُذكر غير ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية، والمقصود بذكر أي من هذه الرموز الإشارة إلى وثيقة من وثائق الأمم المتحدة.

مطبوعات للأمم المتحدة تصدر عن الإسكوا، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

الموقع الإلكتروني: www.unescwa.org.

مصادر الصور: ©iStock - ©adobe stock

تصدير

تعبّر الرؤية العربية 2045 عن أملنا في مستقبل مشرق تتحقق فيه آمال شعوب المنطقة العربية أفراداً ومجموعات، ونرجوها رؤيةً تنهض بالهمم، وتفعّل الطاقات، وتحفّز على العمل المشترك والتعاون الإقليمي. تأتي هذه الوثيقة ثمرةً لجهود متضافرة، بادرت إليها الإسكوا وجامعة الدول العربية في ضوء الحاجة الماسّة إلى خارطة طريق للمنطقة العربية تجمع بين الطموح والواقعية وتتبيّن وُجهتها بمبادرات إقليمية قابلة للتنفيذ.

تتألف الرؤية العربية 2045 من ستّة أركان مترابطة، هي: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المستدامة، التنوّع والحيوية، التجدّد الثقافي والحضاري. وقد وقع الاختيار على هذه الأركان مراعاةً لأولويات المنطقة، بلداناً ومجتمعات وأفراداً، ولموجات التغيير الكبرى التي يشهدها عالمُنا من أجل الاستفادة ممّا تحمله من إيجابيات والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة خلال العقود المقبلة.

وتنطلق الرؤية من القناعة بمزايا التضامن العربي، وتسترشد بالمواثيق والقرارات الدولية والعربية ذات الصلة، وتُتمّم خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، وتعطي الأولوية لاحتياجات الدول والشعوب العربية وتوجّهاتها، وتتّسق مع الخطط والرّؤى الوطنية وتتكامل معها من منظور ملكية الشباب للمستقبل. وتشدّد هذه الرؤية على منظومة القيَم الإنسانيّة الراسخة في المنطقة بوصفها اللّبنة الأساس في التنمية البشرية ومشروع التنمية المستدامة، وتستفيد من تراكم الخبرات في المنطقة العربية، ومن التجارب الإقليمية في مناطق أخرى من العالم، مع مراعاة أوجه التلاقي والتباين والقواسم المشتركة بين الدول العربية، والتحدّيات التي تواجهها والمنافع المشتركة التي تنشد تحقيقَها.

وعلى صعيد متّصل، واستشرافاً للمناخ السياسيّ الإيجابيّ السائد في المنطقة وقت إصدار هذه الوثيقة، تطرح الرؤية اقتراحاتٍ متعددة لمشاريع استراتيجية، وتوصياتٍ لتفعيل العمل العربيّ المشترك، بأساليب واستراتيجيات وآليّات عمل مبتكرة تعزّز التعاون العربيّ، وتحقّق أغراضها وأهداف التنمية المستدامة. وعليه، انطوت هذه الوثيقة على عددٍ من المبادرات، منها استحداث مجلس استشاري للبتّ في الخلافات، ووضع برنامج للثقافة والإبداع، وإنشاء مصرف إقليمي للأمن المائي والغذائي، وربط شبكات الإنترنت والسكك الحديدية والطرق، وغيرها من المشاريع الاستراتيجية.

ويعتمد نجاح هذه الرؤية على التعاون بين جميع أصحاب المصلحة، من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص، وعلى العمل على تنفيذها. ونأمل أن يتحقّق التوافق على مشروع الرؤية من أجل ترسيخ التكامل الإقليمي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي تحقيقاً لتطلّعات الشعوب والدول في المنطقة العربية.

رولا دشتي **أحمد أبو الغيط**

شكر وتقدير

تتوجه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وجامعة الدول العربية (الجامعة) بالشكر لكل من ساهم في هذا العمل المشترك على ما قدموه من دعم ومشورة وجهد من أجل وضع رؤية استشرافية تلبّي التطلعات الطموحة للمنطقة العربية لعام 2045.

أُعدت هذه الرؤية بقيادة الدكتورة رولا دشتي، الأمينة التنفيذية للإسكوا، ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام للجامعة. وقد عمل على مشروع الرؤية فريق من موظفي الإسكوا، وتحديداً منسق الفريق الطيّب الدجاني، وأعضاؤه، لين عبدالله، هبة شامة، روان نصّار، مروة الشاب، غادة سنّو، ربيع بشور، سُمية المجذوب، زينة كعباشي، ملاك فنيش، ريا يونس، غادة شمعون، رافي شيرينيان، وفريق من الجامعة بقيادة السفير حسام زكي، الأمين العام المساعد، وندى العجيزي، الوزير المفوض، وعضوية عمرو أبو علي. واستفاد الفريق بشكل خاص من ملاحظات السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا.

نود أن نعرب عن امتناننا لكل أعضاء الإسكوا الذين ساهموا في عملية البحث وجمع البيانات من مختلف المجموعات المتخصّصة: مجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، ومجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة، ومجموعة الازدهار الاقتصادي المشترك، ومجموعة الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا، ومجموعة أهداف التنمية المستدامة 2030، ومجموعة الحوكمة ودرء النزاعات؛ وأعضاء فريق الجامعة العربية من القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي وقطاع الإعلام.

ونخص بالشكر مؤلفي أوراق المعلومات الأساسية وأوراق السياسات، الذين ساهموا في وضع الإطار البحثي والفكري لصياغة وثيقة الرؤية النهائية، المفكرين والدكاترة الأفاضل، مع حفظ الألقاب: ناصيف حتّي، ندا خان، ماريت عواد، مُنية عمّار، الصادق شعبان، منى المهذبي، فارس أبي صعب، سحر راد.

ونود أيضاً أن نشكر السادة والسيدات ممن شاركوا في الجلسات الاستشارية والحوارية المثمرة التي تم عقدها خلال فترة المشروع من شباب واعد، ومفكرين وباحثين من مراكز الأبحاث والدراسات الرائدة، وخبراء مستقلين، وفنانين، ومبدعين، وإعلاميين، وصانعي قرار وتنفيذيين سابقين وحاليين من جميع أنحاء المنطقة العربية وخارجها، مع حفظ الألقاب وحسب الترتيب الأبجدي باللغة العربية: ابراهيم البدوي، ابراهيم الشدي، أحمد الحفناوي، أحمد السيد النجار، أحمد يوسف أحمد، أديب نعمه، آلاء شبارو، إلياس حنا، أميمة الخليل، أمين ناصر، أنيس محسن، تقلا شمعون، جبريل علي، جمال واكيم، حسين شعبان، حسين عبد الرحمن، حكيم بن حمودة، حلا المجالي، حنان عيسى، خديجة صبار، خضر حسان، دينة البعلبكي، رحمة البحيري، رزيقة مجوب، رشا صلاح، رشا قنديل، رفيعة الطالعي، ريم عبد المجيد، زياد الأحمدية، زياد غصن، زيد عيادات، زينة مقدم، سلمان أبو ستة، سلوى جرادات، سليمان آرتي، سمير مقدسي، سنتيا شقير، شيخة بن جاسم، طه عبدالعليم، عالمة عوض، عبادة كسر، عبد الإله المنصوري، عبد الفتاح الجبالي، عبد الملك المخلافي، عبدالحسين شعبان، عبدالنبي العكري، علي الصاوي، علي المقري، علي فخرو، عمر حسن، عمرو الدسوقي، غيث فريز، فادي حمدان، فادية كيوان، فاطمة الجسيم، فرح العطيات، قيس الأسطى، لميا المبيض بساط، لونا أبو سويرح، لؤي حازم مبيضين، ماجد الداعري، مارلين خليفة، مارون الراعي، محمد الحسيني، محمد السبع، محمد بلوط، محمد بوسعيد، محمد حسب الرسول، محمد حمودة، محمد صفي الدين خربوش، مصطفى الوندي، معين الطاهر، مكرم عويس، منال الفضلي، منتظر ناصر، منذر لعساسي، منير محملات، منيرة أبو غالي، مي الخطيب، نجلاء القاسمي، نجيب الصومي، نورس المناصرة مختار.

وقد تم بلورة عدد من المبادرات العملية التي ستسهم في تنفيذ توصيات هذه الرؤية، والتي تتقاطع وتتكامل محاورها الستة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة السبعة عشر، ومع الجهود السابقة للإسكوا وجامعة الدول العربية، والجهود الوطنية والخطط والرؤى التنموية للدول العربية. والشكر موصول لقسم التحرير وإدارة المؤتمرات في الإسكوا الذي تولّى تحرير الرؤية وترجمتها وتصميمها.

المحتويات

تصدير 3

شكر وتقدير 4

مقدمة 7

الرؤية 8

أركان الرؤية 8

الأمن والأمان 11

مؤشرات الأداء 12

سُبُل وآليّات تحقيق الأمن والأمان 13

استراتيجيات تحقيق الأمن الزراعي والمائي والبيئي بأدوات الثورة الصناعية الرابعة 15

العدل والعدالة 17

(أ) العدالة الاجتماعية والاقتصادية: الاستثمار في الإنسان وللإنسان 18

(ب) العدالة القضائية: النهوض بمرفق القضاء 18

مؤشرات الأداء 19

سُبُل وآليّات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقضائية 19

الحرمان من حق العودة وحق تقرير المصير وغياب العدالة عن الشعب الفلسطيني 20

التنمية الاجتماعية والمؤسّسية بأدوات الثورة الصناعية الرابعة 21

الابتكار والإبداع 23

مؤشرات الأداء 24

سُبُل وآليّات تكريس الابتكار والإبداع 25

الإبداع والتطوّر في التعليم 26

تطوير قطاع التعليم بأدوات الثورة الصناعية الرابعة 26

مبادرة البنية التحتية العربية المشتركة لشبكات الإنترنت: نحو عالم عربي مترابط 27

الازدهار والتنمية المستدامة 29

الربط والتشبيك السككي 30

مؤشرات الأداء 31

سُبُل وآليّات تحقيق الازدهار والتنمية المستدامة 31

تنمية البنية التحتية الاقتصادية بأدوات الثورة الصناعية الرابعة 34

التنوّع والحيوية 35

مؤشرات الأداء 37

سُبُل وآليّات الاغتناء عبر التنوّع 37

منهج عربي مبتكر لتعليم الأطفال لغات البرمجة 38

التجدّد الثقافي والحضاري 39

مؤشرات الأداء 41

سُبُل وآليّات تحقيق التجدّد الثقافي والحضاري 41

موجز بأهم مبادرات ومشاريع الرؤية العربية 2045 42

خرائط البيانات الجغرافية الحيوية في المنطقة العربية 49

الحواشي 63

المراجع 67

قائمة الأشكال

الشكل 1. أركان الرؤية 9

الشكل 2. مؤشرات الواقع الراهن والأداءات المستهدفة في الرؤية العربية 2045 10

مقدمة

في الرؤية العربية 2045 تصوّرٌ واعد للمنطقة ومحفّزٌ على العمل العربي المشترك من أجل تكامل الجهود لتحقيق تطلّعات الدول والشعوب العربية. وفي ضوء موجات واتّجاهات التغيير الكبرى والتحديات العالمية الراهنة، أضحى لزاماً على الدول والشعوب التفكير في أسئلة جوهرية وجذرية بشأن المستقبل. وتتمحور هذه الأسئلة حول التقدم وتحقيق الازدهار المنشود وكيفية الحفاظ على الهوية والانتماء في سياق العولمة، وكيفية التعامل مع ثورات العلوم والمعرفة والاتصالات والتقنيات البازغة، والنمو السكاني والتوسّع العمراني بأسلوبٍ مستدام، وكيفية وضع نماذج تنموية اقتصادية مُنتِجة وشاملة، واجتماعية مُنصِفة في ظلّ التحوّلات العالمية الرامية إلى التخلّي التدريجي عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة، والسعي للوصول إلى مجتمعات واقتصادات المعرفة، وكذلك التغيرات المناخية، علاوة على التغيرات السياسية الناتجة عن الاستقطابات العالمية والحرب في أوكرانيا وغيرها، وذلك بنظرة كليّة جامعة لا تتقيَّد بتباينات ومفارقات الواقع الراهن.

وقد حدّدت الأمم المتحدة في عام 2020 الاتّجاهات الخمسة الكبرى التي ستشكّل عالمنا وهي: تغيُّر المناخ، والتحوّلات الديمغرافية (لا سيّما شيخوخة السكان)، والتوسّع الحضري، وظهور التكنولوجيات الرقمية وانتشارها، وعدم المساواة. والتحوّلات الديمغرافية والتوسّع الحضري والابتكار التكنولوجي هي نتائج حتمية للتقدّم البشري، فلا مناص منها طالما يبقى تفاعل الإنسان مع محيطه. أما تغيُّر المناخ وأوجه عدم المساواة فغالباً ما تكون نتاج إخفاقات لسياسات خاطئة ولممارسات متجاهلة للبيئة.

ومن الممكن إحداث تغيير في هذه الاتّجاهات الخمسة باعتماد سياسات وطنية وإقليمية طموحة وواقعية، وتعزيز العمل الجماعي بين الدول[1]. ومن الواضح أنّ التحدّيات الناجمة عن اتّجاهات وموجات التغيير الكبرى في عالمنا تتجاوز الحدود الوطنية للدول بشكل عام وللدول العربية بشكل خاص، وجائحة كوفيد-19 الأخيرة دليلٌ على ذلك، ما يستدعي وضع أطر عمل إقليمية وعالمية لتبادل المعلومات والتنسيق والتعاون لاحتواء المخاطر وتجنُّب امتدادها وانتشارها، ما يؤكد ضرورة التعاون الإقليمي في المنطقة العربية. ولا بدّ من أن تتّخذ هذه الجهود طابعاً منهجياً ومؤسّسياً، لا أن تنحصر في تدابير الطوارئ أو ردود الفعل غير المخطّط لها.

ويتبيّن من هذا الواقع أن وضع الرّؤى الوطنية، على أهميته، لا يُغني عن رؤية إقليمية متجدّدة للمنطقة. وفي هذا الإطار، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية، ببلورة رؤية مستقبلية للمنطقة العربية في عام 2045، العام الذي يصادف الذكرى المئوية لتأسيس جامعة الدول العربية والأمم المتحدة على حدٍّ سواء، فضلاً عن كونه يأتي بعد 15 عاماً من المدة التي حدّدتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لتحقيق أهدافها السبعة عشر. وتكرّس هذه الرؤية التحوّل الاقتصادي والاجتماعي والإسهام في التنمية الشاملة المستدامة للجميع على المستويين الوطني والإقليمي، وذلك عبر مواكبة التحوّلات التكنولوجية الناتجة من الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، واستنباط الاتّجاهات الرئيسة التي سترسم وجهة العالم وأطر المستقبل لبناء مجتمعات المعرفة، واقتصادات حديثة مُنتِجة وشاملة، ومؤسّسات كفؤة وفعّالة تتعاون لمواجهة آثار تغيُّر المناخ والفقر المائي والغذائي وغيرها من التحدّيات الإقليمية.

وتتضمّن هذه الرؤية التصوّرات التنموية للدول العربية ومراجعةً لخططها المستقبلية والمبادرات الاستراتيجية التي سبق أن أقرّتها القمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دوراتها.

الرؤية

الرؤية العربية 2045 طموحٌ جماعي استراتيجي، يجمع البلدان العربية، قيادات ومواطنين، على مسار منطقةٍ لها وزنها وتأثيرها، وتتمتّع بالقوة والمسؤوليّة، وتّتسم بالفعالية على الصعيد الدولي، وتنعم بالأمن والأمان والاستقرار، والعدل والعدالة، واقتصاداتٍ يحرّكُها النّمو المستدام، وتكرّس التعاون والتضامن الإقليمي، وتحافظ على استدامة الموارد الطبيعية والبيئية، وتستفيد من ثروتها البشرية، وتواكب أحدث التطوّرات التكنولوجية والتقنيات البازغة، وتعتزّ بتراثها الثّقافي الثّري، وبتنوُّعه وانفتاحه وتَجَدُّده الحضاريّ، وتُحَقِّق الرَّخاء المُشترك بحلول عام 2045.

وعلى مرمى هذا الطموح، عالمٌ عربيّ أفضل، أساسُهُ الثقة في طاقاته البشرية وفي مستقبل أجياله. وتعكس الرؤية العربية 2045 الرغبة والآمال الجَمْعِيَّة في الاستقرار والازدهار والرفاهية، مرتكزةً على هوية راسخة، وثقافة غنية، وقيم جامعة، وسكان يتآزرون في نسيج متماسك، وثروة إنسانية مبدعة ومبتكرة، وإمكانات وموارد طبيعية كبيرة.

أركان الرؤية

من أجل تحديد ملامح الرؤية وأركانها، تم التشاور مع الخبراء وقطاعات المرأة والشباب والمهنيين وغيرهم من ذوي الخبرة والاختصاص من مختلف الدول العربية. واعتمدت الإسكوا والجامعة منهجية حوارية قاعدية تتيح مساهمة ممثلي الهيئات الشعبية والنقابية والبرلمانية والمحلية وغيرها، في عملية تشاركية وشمولية تعتمد النظرة الكلية غير المجتزأة، وذلك بهدف تحديد تطلعات وآمال مجتمعات المنطقة العربية بشكل أكثر دقة.

انطلاقاً مما تقدم، ومن الاتّجاهات الكبرى التي يُتوقَّع لها أن تؤثّر على المنطقة والعالم، جرى تحديد ستة أركان للرّؤية العربية 2045 مع مختلف أصحاب المصلحة، من الشباب والنساء، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الدراسات والفكر، والمواطنين من كل مناحي الحياة. ومثّلت هذه الأركان أولوياتٍ تعبّر عن آمال واحتياجات دول المنطقة ومجتمعاتها على المستوى الفردي والجماعي والمؤسّسي، وتقوم على تفعيل دور كافة أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاعان العام والخيري وكذلك القطاع الخاص، بحيث تجد المنشآت الصغيرة والمتوسطة هامشاً للتصرف ويكون لمؤسسات الدولة كفاءات تلبّي طلبات الشعوب وطموحاتها. وتشمل أركان الرّؤية العربية ما يلي: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المستدامة، التنوّع والحيوية، التجدّد الثقافي والحضاري. ويحقق الرّبط المتين بين هذه الأركان أهداف هذه الرؤية وغاياتها في منطقة عربية يشعر فيها كلُّ شخص بالطمأنينة والأمل في المستقبل. وتتكامل هذه الأركان وتترابط ركائزها ومحاورها عضويّاً، بحيث لا يمكن تحقيق أي منها منفرداً. فمن المستبعد، مثلاً، تصوّر منطقة عربية تبتكر وتزدهر من دون توفر الأمان والعدالة.

الشكل 1. أركان الرؤية

الشكل 2. مؤشرات الواقع الراهن والأداءات المستهدفة في الرؤية العربية 2045[2]

ملاحظات: تتخطى مؤشرات العديد من الدول العربية، ولا سيّما تلك المُصدِّرة للنفط والغاز، المتوسطات المستهدفة، غير أنّ التفاوت الكبير بين الدول العربية، والتباين داخل كل دولة عربية يشيران إلى أهمية النظرة الكليّة الجامعة التي اعتُمدَت في هذه الرؤية للمنطقة العربية بوصفها تكتّلاً إقليمياً واعداً.

وتم اختيار قائمة مؤشرات الرؤية العربية 2045 لإعطاء لمحة سريعة عن واقع المنطقة العربية بشكل عام وكلي. وتتمثّل المنهجية المتّبعة في اختيار المؤشرات في مدى ملاءمة المؤشر وأهميته، وتوفر البيانات الموثوقة للمنطقة العربية والبيانات المُقارَنة بالمجموعات الإقليمية المتعددة في عالمنا. وتأخذ الأداءات المستهدفة المحدّدة لكل مؤشر في الاعتبار آمال سكان المنطقة العربية وأحلامهم بمستقبل مشرق ومزدهر.

ومن التجارب المعاصرة ارتفاع متوسط الدخل الفردي في الصين، على سبيل المثال، من 610 دولارات في عام 1995 إلى 12,500 دولار في عام 2021، ما يمثل زيادة قدرها عشرون ضعفاً (طبقاً لأرقام البنك الدولي). وعليه، فإنّ استهداف زيادة متوسط نصيب الفرد في المنطقة العربية بمقدار ثلاثة أضعاف في إطار هذه الرؤية هو أمرٌ واقعي وقابل للتحقيق إذا نُفِّذَت خطط التنمية الاستراتيجية والرؤى المشار إليها اعتمادًا على عناصر مثل الإمكانات المتاحة، والقدرة الاستيعابية، ودور التقانة والمعرفة في تحقيق القفزات الاقتصادية، وتوفر الإرادة السياسية.

وتعكس هذه المؤشرات المختارة بمجملها الواقع الراهن وبعض الأداءات المستهدفة التي سيؤدي تحقيقها إلى النهوض بمؤشراتٍ كلية أخرى للتقدم والنهوض العربي.

الأمن والأمان

1

1 الأمن والأمان

يتطلّب العمل لاستتباب الأمن على مستوى المنطقة تفعيل جميع السُبل الرسمية وغير الرسمية لتسوية النزاعات بالطرق السلمية بما فيها دور جامعة الدول العربية، والتركيز على مسبّبات نشوب الحروب والخلافات الأهلية والإقليمية والخارجية، ومعالجتها من جذورها. وعلى الصعيد الداخلي، يتعيّن الحدّ من استنزاف الموارد الطبيعية والبيئية، والقضاء على الفساد والظلم الاجتماعي. وعلى الصعيد الخارجي، ينبغي تعزيز القدرة على ردع أيّ توجّهات عدوانية توسّعية، واحترام القانون والشرعية الدولية التي تعترف بحقِّ العودة للّاجئين والنازحين وحقِّ تقرير المصير للشعوب وسيادة الدولة الوطنية، وتنفيذ خطط الإدارة المتكاملة للموارد المائية التي تتشارك في منابعها ومنافعها الدول العربية ودول الجوار. وقد تفاقمت المخاطر الناجمة عن تطبيقات المعرفة العلمية وفي مجالات الاختراق الأمني والمعلوماتي الذي يحدق خطره بالدول والتكتّلات الإقليمية كما بالأفراد والمجتمعات. لذلك، ينبغي مواجهة التحدي السيبراني بتطوير أدوات وآليّات حمائية إقليمية.

مؤشرات الأداء[3]

	الواقع الراهن	الأداء المستهدف 2045
السيطرة على الفساد (مؤشرات الحوكمة العالمية)	القيمة: 0.62- (2.5-) - (2.5+) السنة: 2021	1.5 أو أعلى
ركيزة الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب (مؤشرات الحوكمة العالمية)	القيمة: 0.97- (2.5-) - (2.5+) السنة: 2021	1.5 أو أعلى
إجهاد المياه	القيمة: 120 (نسبة مئوية) السنة: 2020	70 في المائة
كفاءة استخدام المياه (القيمة المُضافة من استخدام الأفراد والقطاعات الاقتصادية) للمياه على الصعيد العالمي)	القيمة: 9.6 (دولار/ متر مكعّب) السنة: 2020	60 دولار/ متر مكعّب
الزراعة والغابات وصيد الأسماك (نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)	القيمة: 5.1 (نسبة مئوية) السنة: 2021	10 في المائة أو أعلى
متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون	القيمة: 3.9 (طن للفرد الواحد) السنة: 2020	أقل من أو يساوي 2
مؤشر الأمن السيبراني	القيمة: 49.86 (0 - 100) السنة: 2020	90 أو أعلى

سُبُل وآليّات تحقيق الأمن والأمان

(أ) الأمن الجيوستراتيجي

- تعزيز عمل جهاز الإنذار المبكر في جامعة الدول العربية لرصد بوادر النزاعات المحتملة والأزمات، واعتماد مبادرة الدبلوماسية الوقائية الإقليمية، وإنشاء هيئة استشارية لتسوية الخلافات والنزاعات، وبناء جهاز تنفيذي للتحرّك لاحتواء النزاعات وتسويتها قبل استفحالها.
- تقوية شبكة المواصلات بين الدول العربية من طرق سيّارة وسكك حديدية ومطارات ومرافئ تتّصل بخطوط منتظمة لحركة السفن والعبّارات تكريساً للأمن الجيوستراتيجي.
- ترسيخ المأسسة في العلاقات البينية العربية، وتفعيل جهاز متابعة تنفيذ قرارات الجامعة على نحو لا يمسّ بسيادة الدولة الوطنية بل يعزّزها.

(ب) الأمن المائي والغذائي

- إنشاء مصرف عربي متخصّص في تمويل المشاريع الإقليمية الرامية إلى تحقيق الأمنين المائي والغذائي بمشاركة القطاعين العام والخاص والقطاع الخيري غير الهادف للربح، وإدراج المصرف في إحدى البورصات العربية المنظّمة لتعزيز الامتثال والشفافية والإفصاح والحوكمة.
- الخروج بالمنطقة العربية من الإجهاد المائي، وضمان توفر المياه بجودة عالية وبكميات كافية للجميع مع خدمات مأمونة للصرف الصحي، والحفاظ على موارد المياه، ولا سيّما المياه الجوفية، من خلال الحوكمة السليمة للمياه وترشيد استخدامها عبر تطبيق أنظمة مغلقة لإعادة التدوير، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي والمياه العالية الملوحة نسبياً والرمادية منها في الريّ بعد معالجتها صحياً بالكامل.
- تغيير سلوكيّات الإسراف في استهلاك الموارد في المنطقة العربية عن طريق تشجيع الإدارة السليمة لموارد المياه وترسيخها في نُظُم التعليم ووسائل الإعلام والثقافة العامة.
- توطين تقنيات تحلية المياه واستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي العميق وإنترنت الأشياء في إدارة قطاع المياه.
- تشجيع الاستثمار في الزراعة المستدامة والزراعات الرّأسية لتحسين الإنتاجية الزراعية وزيادة كفاءة استخدام المياه.
- دعم التنمية الريفية للحدّ من الصيد والرعي الجائرين والزراعات غير القانونية بتوفير فرص عمل لائقة في المناطق القروية، بما في ذلك إعادة تأهيل الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطوير الإمدادات الصناعية للقطاع الزراعي.
- تقدير الصادرات والواردات الغذائية على نحو دقيق باستخدام الذكاء الاصطناعي، استناداً إلى البيانات الزراعية الوطنية، للحدّ من فقدان الأغذية وهدرها، وذلك عن طريق المراقبة الصارمة لسلاسل التوريد التي يشوبها ضعف هيكلي مزمن، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، والحدّ من انبعاثات الكربون.
- الاستثمار في تطوير محاصيل مُقاوِمة للجفاف خاصة وأنّ بعض الدول العربية باتت تشهد حالات من الجفاف، فضلًا عن معاناة جُل الدول من الفقر المائي.

(ج) الأمن البيئي

- تطوير أنظمة إنذار مبكر وتوسيع عملها لتشمل الجوائح البيئية والصحية والكوارث الطبيعية كالزلازل وغيرها، وبناء هياكل مؤسسية لإدارة الكوارث لضمان الاستجابة الكفؤة والفعّالة.
- تعزيز مبادرة الانتقال العادل المتصلة بالتنمية الاجتماعية وتغيُّر المناخ، ومواءمتها مع سياق المنطقة العربية[4].
- دعم الأشخاص والفئات الهشّة والأكثر عرضة للآثار السلبية الناجمة عن تغيُّر المناخ، مثل صغار المزارعين، وقاطني المناطق الساحلية، وكبار السّن، وذوي الإعاقة وغيرهم، وتأمين حقوقهم وسُبُل عيشهم.
- زيادة الاستثمارات فى مشاريع الطاقة النظيفة، والتكنولوجيا، والزراعة الذكية على نطاق كبير مع التوسّع في برامج التأهيل والتدريب وبناء المهارات المطلوبة

فى الاقتصادين الأخضر والأزرق لمواجهة المخاطر الاجتماعية، مثل نقص الإنتاج الغذائي، وفقدان الوظائف، وزيادة الفقر، والتغيّرات الهيكلية فى سوق العمل.

- الحفاظ على الحياة البرية، والنباتات، والتربة الصالحة، والبيئة البحرية والمحيطات من خلال وضع سياسات تيسّر التبادل البيئي بين الدول العربية ومختلف مؤسّساتها.
- إنشاء منصّات لنشر البيانات والأبحاث؛ وتعزيز التعاون بين الوزارات، وهيئات الدول، ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة من أجل إدارة أفضل للبيئة الزراعية والبحرية والحرجية والغابوية التي يُعتمد عليها في سبيل البقاء وتحقيق الاستقرار البيئي؛ وتشجيع التعاون العربي في البحوث المتعددة التخصّصات في مجالات الطاقة المتجدّدة والنظيفة.

(د) أمن موارد الطاقة

- تسريع الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المُنتِج والمتنوّع، وتوظيف عائدات النفط والغاز الناضبين بطبيعتهما في القطاعات الإنتاجية، وبرامج البحث العلمي التطبيقي، والتطوير التكنولوجي، ووسائل الإنتاج.
- توفير الكهرباء المُولَّدة باستخدام الطاقة الشمسية والرياح كمصدر للطاقة، وتسجيل أثرها في سلاسل الكتل، وذلك في إطار تنفيذ الاستراتيجية العربية لتطوير الطاقة المتجدّدة حتى عام 2030، الصادرة عن القمّة العربية التنموية في دورتها الثالثة التي عُقِدَت في المملكة العربية السعودية في عام 2013.
- توظيف العائدات النفطية على نحو متوازن بين مختلف القطاعات والمناطق بحيث تساهم في تغطية حاجات البلدان العربية الأساسية من السّلع الزراعية والغذائية والصناعية والخدمية.
- تعزيز عمل الأطر المشتركة لضمان أمن الطاقة والغاز والنفط، وزيادة التنسيق بين مختلف المشاريع التشبيكية وخاصة في قطاعات الطاقة المتجدّدة والغاز والنفط؛ وتكريس استخدام وحماية البنية التحتية العربية الخاصة بأنابيب النفط والغاز الأرضية، وفي أعماق البحار والمحيطات، ما يقلّل تكاليف النقل ويربط المنتجين بأسواق المستهلكين.

(هـ) الأمن المعلوماتي وأمن الفضاء السيبراني

- تأسيس هيئة عربية عالية المستوى للإشراف على الأمن السيبراني.
- وضع استراتيجية للأمن السيبراني في كل دولة عربية على حدة لتعزيز البيئة المحيطة على المستوى الوطني، وبما يسهم في ربط الأمن المعلوماتي للمنطقة العربية ككلّ.
- وضع وإنفاذ الأطر القانونية اللازمة لحماية البيانات الشخصية والخصوصية للأفراد في كل دولة من الدول العربية، بما يضمن الاستخدام الآمن لجميع المنصات والتطبيقات والخدمات الرقمية في المنطقة العربية.
- تعزيز التنسيق العربي في مكافحة الهجمات السيبرانية من خلال تبادل المعلومات بسبب طبيعة هذه الهجمات العابرة للحدود. ويشمل ذلك تكوين فريق عربي معنيّ بالاستجابة للطوارئ الحاسوبية.
- تطوير معايير تقنية وأخلاقية لتكون أساساً للحلول التكنولوجية في المؤسّسات العامة التي تهدف إلى تحقيق الأمن المعلوماتي.
- الاستفادة من الفرص الواعدة التي تقدّمها التكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي والتعلّم العميق، لتأمين الأنظمة المعلوماتية، وقواعد البيانات الوطنيّة العربية المستخدمة في جميع المجالات، مثل الضمان الاجتماعي.

استراتيجيات تحقيق الأمن الزراعي والمائي والبيئي بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

ربط قطاعات الزراعة والثروة السمكية بالحفاظ على البيئة وموارد المياه

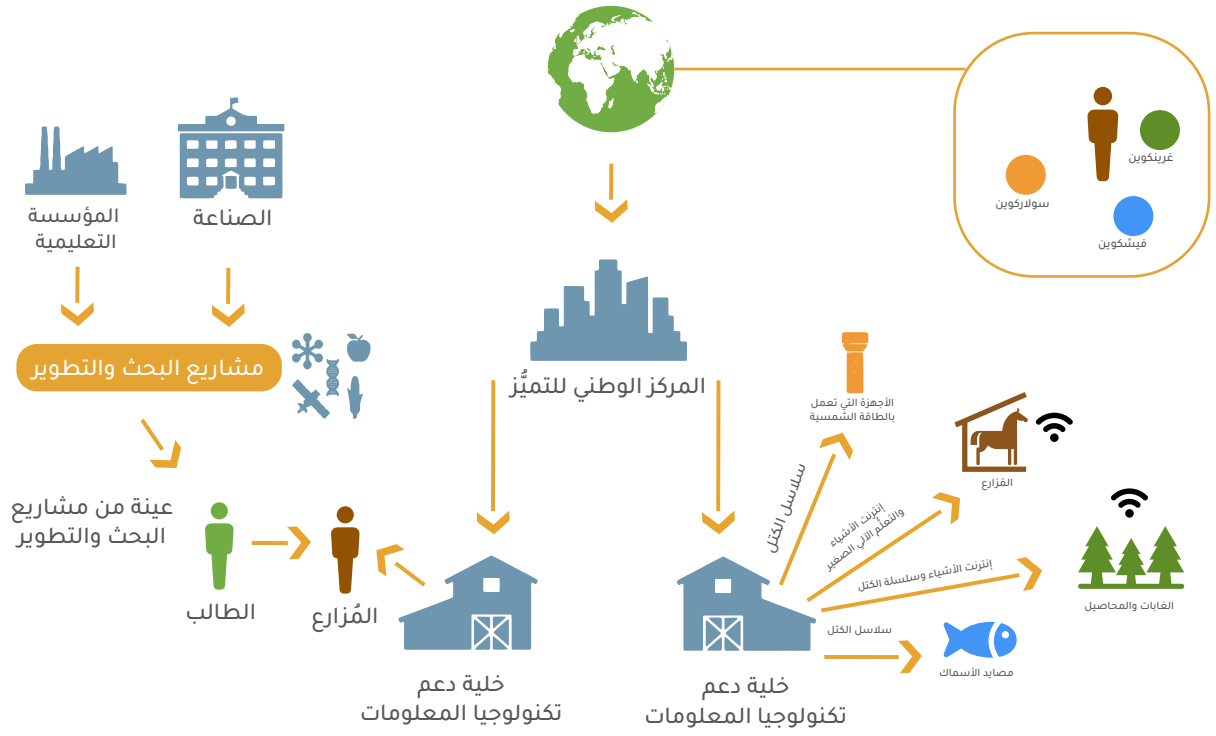

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

تمثّل الزراعة والثروة السمكية والصناعات الغذائية وتجارتها العمود الفقري لاقتصادات أغلب الدول العربية، ولذا يتعيّن العمل في إطار نهج متكامل لاستراتيجيات الأمن الزراعي والمائي والبيئي. وتشمل الإجراءات التي ينبغي اتّخاذها: أتمتة قاعدة البيانات الزراعية التي تُسجِّل المعلومات المتعلقة بهذا القطاع بشكل فوري، بناءً على المنطقة الجغرافية؛ واستخدام الذكاء الاصطناعي والتعلُّم الآلي لتحليل البيانات من أجل تحديد المنطقة الأنسب لأي نوع من المنتجات الزراعية وأوجه القصور في الإجراءات المتّبعة في زراعة المحاصيل وريّها. ويمكن تطوير الاقتصادين الأخضر والأزرق من خلال إصدار العملات الرقمية الثلاث:

عملة الطاقة الشمسية البرتقالية، وعملة الثروة السمكية الزرقاء، وعملة الزراعةالخضراء، على أن تكون قابلة للتبادل مع العملة الرقمية العربية المقترحة، بهدف تحسين الإنتاج وتعزيز كفاءة النقل والتسويق والبيع، وكذلك التنفيذ الكفؤ لتبادل المحاصيل والمنتجات الزراعية في إطار اتفاقات عادلة. وفي ظلّ الآثار غير المؤاتية المتوقعة لتغيُّر المناخ، من المهم أن تساعد وتحفز هذه المبادرات المزارعين جميعهم وخاصة الفقراء منهم، على التكيّف مع آثار الاحتباس الحراري. وتشمل المشاريع التي يمكن تنفيذها:

- التعامل مع انقطاع الكهرباء في الريف وغيره، من خلال توفير الكهرباء المولّدة باستخدام الطاقة الشمسية والرياح كمصدر طاقة احتياطي، وتسجيل أثرها في سلاسل الكتل.
- توفير موارد مياه غير تقليدية لمواجهة شحّ المياه المتزايد في ظل تأثير تغيُّر المناخ على الموارد المائية

من خلال تشجيع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الري.

- تسجيل ورصد نسب النمو في الزراعة والثروة السمكية والصناعات الغذائية ضمن الاستراتيجية العربية لتحقيق الأمن الغذائي وفي إطار القرارت الصادرة عن القمّة العربية التي عُقدَت في الجزائر في عام 2022.
- وضع مجسّات تعمل بتقنية إنترنت الأشياء للحصول على بيانات آنية عن ظروف التربة والرطوبة وأنماط السّقاية، وظروف إعادة البَذْر، ورصد النمو السليم للأشجار والمحاصيل؛ وتمكين المزارعين من الاستفادة من تحاليل هذه البيانات لتعزيز كفاءة الريّ وفعالية استعمال الموارد المائية.
- تحسين الإمدادات الغذائية (سُبُل وطرائق النقل للمنتجات الغذائية) باستخدام العقود الذكية في سلاسل الكتل لتعزيز التتبُّع والتعقُّب.
- توفير الموارد المائية لبرنامج زراعة مليار شجرة مثمرة في المنطقة العربية حتى عام 2045، على أن تُقدَّم شتلات هذه الأشجار مجاناً للمزارعين المعوزين للاعتناء بها والانتفاع من مردود ثمرها.
- التعاون في رصد هجرات الأسماك من وإلى المحيطات والبحار والبحيرات المشاطئة للمنطقة من أجل إعادة تأهيل الثروة السمكية في المنطقة.
- مواكبة إحصاءات التغيّرات الآنية لتتبُّع حالة الثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية والحرجية من خلال قاعدة البيانات العربية باستخدام الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والتعلم الآلي.

العدل والعدالة

2

2 العدل والعدالة

العدالة من أهم قضايا الفكر الإنساني، وقيمةٌ مركزية في جميع العلوم المعيارية التي تنظّم علاقة الفرد بالآخرين وبالمجتمع. ويُعَدُّ محور العدالة من أهم مدارات الرؤية العربية لعام 2045 لأنه يتقاطع مع بقية المحاور، وهو شرط أساسي لتحقيق كل منها. فلا يمكن أن يسود الأمن وأن نتطلع إلى الازدهار والابتكار والتنمية والتقدم في ظلّ الظلم والتفاوت غير المشروع وغير المبرّر، وانتقاص حق الأشخاص في التمتُّع بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

(أ) العدالة الاجتماعية والاقتصادية: الاستثمار في الإنسان وللإنسان

تحتاج المنطقة العربية إلى عقد اجتماعي جديد لا يهمل أحداً، وخاصة الفئات المهمشّة والضعيفة والأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكّن بلدان المنطقة من التكيّف بالسرعة المناسبة مع التغيّرات الاجتماعية والاقتصادية والسكانية، ويرتكز على نهج شامل، عماده مبادئ حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، والإدماج، وسيادة القانون، وتمكين المجتمع بجميع أطيافه من المشاركة في مسيرة التنمية، ولا سيّما النساء والشباب وكبار السن، وترسيخ الشفافية والمساءلة. والعقد الاجتماعي هو عقد ضمني تزداد الحاجة إليه مع موجات التغيير الكبرى التي يشهدها عالمنا وتؤثر على المنطقة العربية. ويهدف إلى إعادة بناء الثقة والأخذ برؤية شاملة لحقوق الإنسان تنطوي على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها لبناء دول أكثر نجاحاً في احتضان الجميع وتعزيز حيّز العمل الطوعي لتزداد المجتمعات قوة وحيوية ومرونة.

ويستدعى ما تقدّم تفعيل ترتيبات محدّثة ومستجدّة للامتثال والإفصاح والحوكمة من أجل توفير منافع عامة أفضل، وإطلاق عهد جديد من الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتعليم واكتساب المهارات والعمل اللائق والسكن والتنمية الحضرية المستدامة، وإتاحة الربط الشامل بالإنترنت باعتباره حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، فضلاً عن الحفاظ على البيئة وتنميتها للأجيال المقبلة. ويستلزم تكريس العدالة الاجتماعية والاقتصادية تناغماً وتعاوناً على المستوى الإقليمي من أجل تحقيق المساواة بين الأفراد في الحقوق والفرص، مما يتيح تعظيم المنافع من القدرات الكامنة لديهم ويمكّنهم من التمتُّع بهذه الحقوق.

(ب) العدالة القضائية: النهوض بمرفق القضاء

لا بدّ من تعزيز برامج التعاون بين وزارات العدل العربية، خاصة في ما يتّصل بنقل التقنيات البازغة، وأدوات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، وتحقيق الانتقال الرقمي في الخدمات التي تقدّمها الوزارات وترسيخ عمل القضاء وتحسين أدائه، والاستمرار بتأهيل الدوائر القضائية، وتعزيز قدرات الكادر القضائي، مع مراعاة الحفاظ على الحسّ الإنساني. ومن المهم تزويد المتقاضين بثقافة قانونية تساعدهم على تفادي المشاكل القانونية، وتسهّل وصولهم إلى القضاء، واطّلاعهم على سير قضاياهم. وهذا من شأنه أن يضفي على العمل القضائي الشفافية المنشودة على الصُّعد المحلية والوطنية والإقليمية، وأن يكرّس مبدأ مساواة الجميع أمام القضاء، ويحدّ من الإطالة غير المبرّرة، ومن ارتفاع كلفة التقاضي والتحكيم.

مؤشرات الأداء[5]

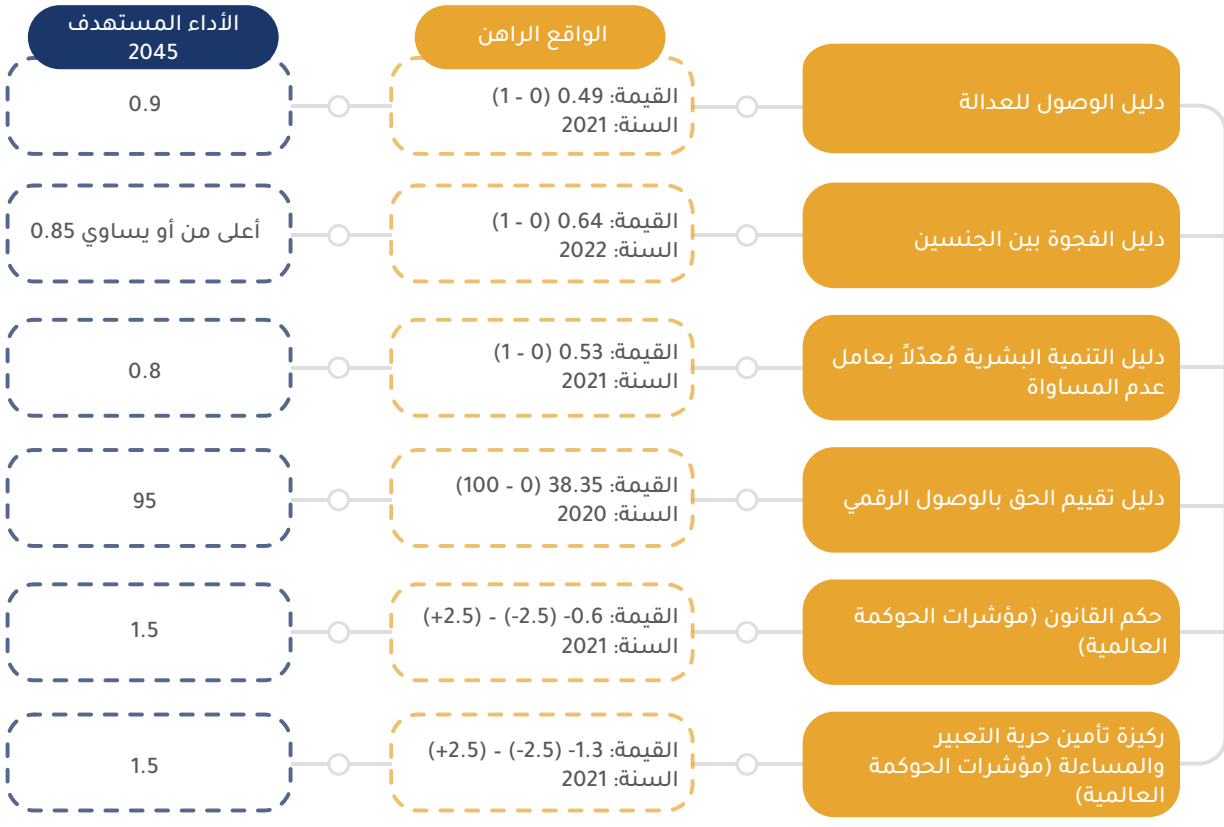

سُبُل وآليّات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقضائية

- إحقاق حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين كافة مكونات المجتمع. وتعزيز قدرات أصحاب الحقوق وضمان المساواة.
- توفير الأطر القانونية والمؤسّسية لضمان الحوكمة الرشيدة التي تتيح فرصاً للإبلاغ عن أي قصور، لضمان حقوق الإنسان بشتّى أبعادها.
- توفير جميع الشروط الاجتماعية والاقتصادية للأفراد لتمكينهم من التمتّع بالحق في التعليم والصحة والسكن اللائق وأسس الحياة الكريمة، على قدم المساواة ومن دون تمييز؛ ودعم صناديق التعليم الأساسي والمهني والرعاية الصحية المجانية للفقراء، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى تشجيع أوجه التبرّعات الخيرية في إطار القوانين الناظمة ذات الصلة.
- متابعة أثر التعاون الإقليمي الإيجابي على ردم هوة عدم المساواة، وإيجاد حلول وأدوات تمويل اجتماعية مبتكرة تساعد على تحقيق معدلات أفضل على صعيد عدالة توزيع الدخل والثروة، والقضاء على الفقر المدقع والمتعدد الأبعاد وعلى الجوع.
- تطوير آليات لدعم النازحين ووضع برامج حماية اجتماعية لهم لتعزيز التماسك المجتمعي وضمان اندماجهم في الدول المضيفة.

- توفير العمل الكريم للإنسان في المنطقة العربية أينما كان وكيفما كان لتمكينه من الإنتاج والابتكار في المنطقة وخارجها والتأقلم مع المتغيّرات العالمية والإقليمية.

- تعزيز استقلالية السلطة القضائية على أن تتوفر لها مقوّمات فعالة وموازنات كافية لممارسة سلطاتها. ومن المهم تكريس الحصانة من رد الفعل الثأري ضد المتقاضين والقضاة والشهود وكاشفي الجرائم، واحترام أحكام السلطة القضائية وقراراتها وتنفيذها من دون إبطاء أو تدخل فيها.

- ضمان الوصول المتكافئ إلى العدالة، وسدّ الفجوات في قدرات المتقاضين من حيث إتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة الناجزة ومختلف الخدمات القضائية في إطار نظام يدعم الفئات المهمّشة والضعيفة ويزوّدها بالمعرفة القانونية ويوفّر المساعدة القانونية لمستحقّيها.

تطوير الجهاز القضائي وجعله قادراً على مواكبة التغيّرات التكنولوجية والرقمية وضمان الحوكمة الرشيدة في إدارة القضاء لوضع حد للإفلات من العقوبة والقضاء على الفساد.

الحرمان من حق العودة وحق تقرير المصير وغياب العدالة عن الشعب الفلسطيني

كانت الحوارات مع نازحات من مخيّمات اللجوء في الجمهورية العربية السورية ولبنان غنيّة ومُلهِمَة إذ أعرَبَت فيها النازحات عن تعرّض الشعب الفلسطيني للظلم والحرمان من الحقوق والعدالة نتيجة الاحتلال العسكري والاستيطاني لجزء كبير من أرض فلسطين التاريخية، والقدس الغربية منذ عام 1948، وسائر الأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية في عام 1967. وأجمعت النازحات على أنّ الحق الأوّل الذي لا يزال الفلسطينيون بجميع أجيالهم يسعون إلى نيله هو حقهم كلاجئين في العودة إلى بيوتهم وقُراهم ومُدُنهم التي تم تهجيرهم منها[6]، وحقهم كشعب في تقرير المصير، كونه أحد أسس القانون الدولي المُكرَّس في ميثاق الأمم المتحدة، وأول مبدأ حقوقي في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[7]. وعلى الرغم من شبه الإجماع الدولي على حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير، لا تزال سلطات الاحتلال تمارس سياساتٍ وممارسات تحرمهم من هذا الحق وغيره من الحقوق، وتسعى لتهجيرهم والسيطرة على الأرض.

20

التنمية الاجتماعية والمؤسّسية بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

يقدم هذا الشكل تمثيلاً بيانياً لبعض التحسينات التكنولوجية المقترحة في القطاع الاجتماعي والمؤسّسي، حيث يمكن ربط كل مواطن بقاعدة البيانات الاجتماعية العربية. ويمكن تصميم هذه القاعدة على نحو ملائم لتخزين كمية كبيرة من المعلومات المتعلقة بالوضع الوظيفي، والشريحة الاجتماعية والأصول والتعليم، تخزيناً تجزيئياً لحماية الخصوصية. ويمكن لقاعدة البيانات الموزّعة، عندما تُنظَّم تنظيماً جيداً، أن تُخزِّن المعلومات عن علاقة كل مواطن بإدارات الدولة والمؤسسات الإقليمية، في قاعدة البيانات الكبيرة التي تعرض التحليلات ذات الصلة، وتسهم في تنسيق السياسات المُحفِّزة للنهوض المجتمعي وتنفيذها. ويُعتبر القطاع الاجتماعي مقياساً لسلامة المجتمع وضمان رفاه المواطنين، لذا تُقتَرَح المبادرات التالية:

- تعزيز حلول المدفوعات الصغيرة واستحداث مَحافظ قائمة على سلاسل الكتل لتطوير سوق المنتجات الصغيرة وضمان الشمول المالي وتلبية احتياجات الأشخاص المحرومين من الخدمات المصرفية.
- ربط مَحافظ الهواتف المحمولة بالمصارف "الجديدة" التي تعمل حصراً على الإنترنت من خلال واجهة

المدفوعات الموحّدة باستخدام الهوية الرقمية العربية المقترحة من أجل تقديم الخدمات المصرفية والمساعدات النقدية للفقراء.

- تسجيل أثر التبرّعات والأنشطة الخيرية الأخرى في سلاسل الكتل بناءً على الفئات المجتمعية التي تعاني من الفقر المتعدد الأبعاد، مما يتيح الامتثال والإفصاح والشفافية والحوكمة، فيُوَجَّه الدعم لمستحقيه.
- تحسين قدرات رأس المال البشري في المناصب العامة والحكومية والقيادية، وتعزيز مهاراته من خلال تحديد سياسات التوظيف والمساءلة بوضوح وكفاءة في ظل حوكمة رشيدة.

الابتكار والإبداع

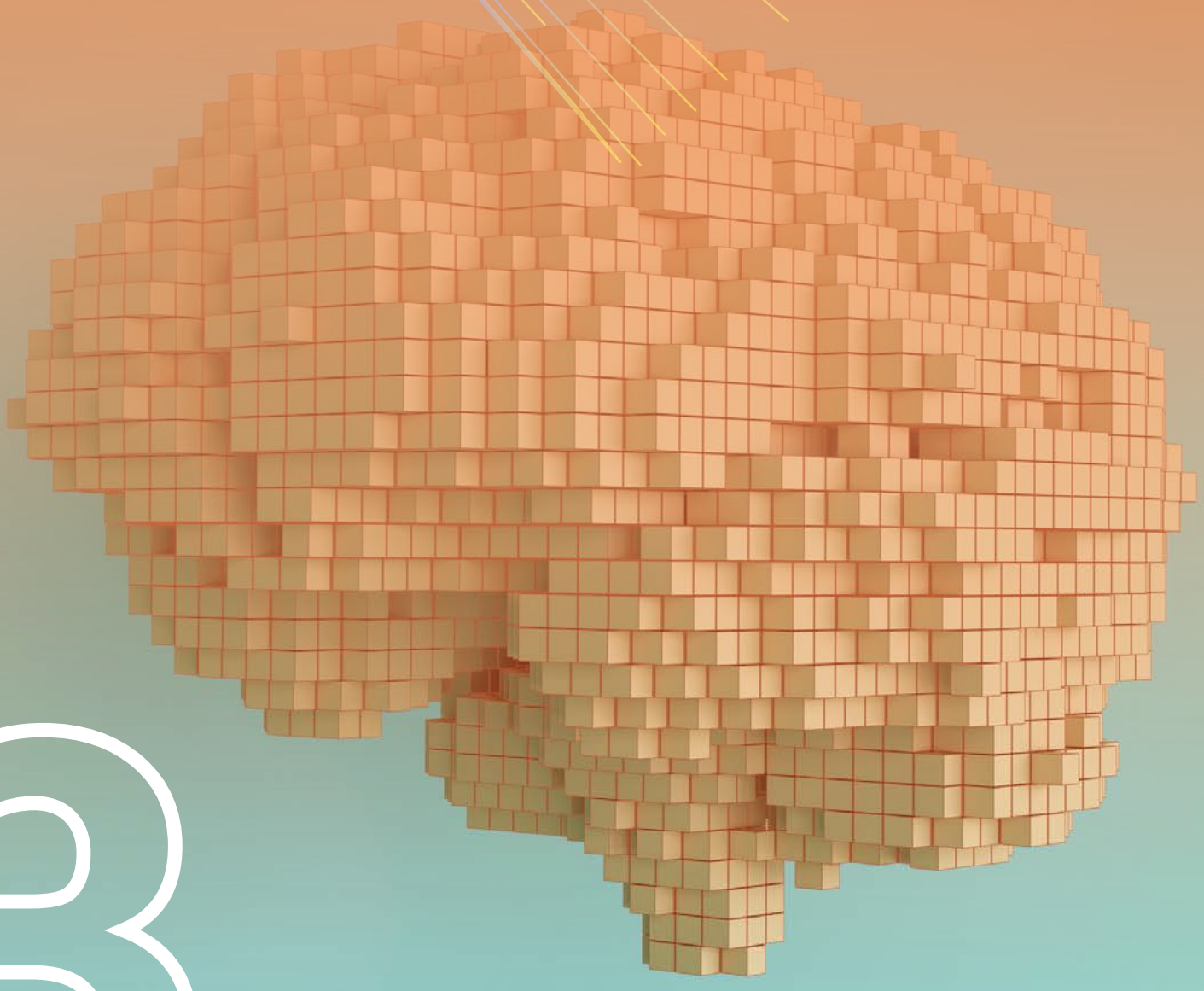

3

3 الابتكار والإبداع

مع سعي المنطقة إلى تعزيز الابتكار والإبداع، لا بدّ من زيادة الاستثمار في تأهيل الثروة البشرية، وفي العلوم والتكنولوجيا، من خلال برامج وسياسات وخطط إقليمية. ورغم ما تحمله حقبة الابتكار الجديدة من وعود بالازدهار والنمو الإقتصادي والنهوض المجتمعي، يهدد كلٌّ من الفجوة الرقمية وعدم المساواة في الفرص بتوسيع الفجوة القائمة بل بإضعاف الاقتصادات والمجتمعات غير المستعدّة للثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة.

ومع تحوّل الاقتصادات والمجتمعات العربية نحو الطابع المعرفي، لا بدّ من إدخال تحسينات في عدة مجالات تتعلق بالتعليم والخدمات العامة والمرافق والصحة. ومن الضروري أن تسنّ المنطقة العربية، كمجموعة إقليمية، قوانين وإجراءات متناغمة ومتآزرة لتمكين سكانها من مواكبة الابتكار والإبداع العالميين من أجل بلوغ أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

مؤشرات الأداء[8]

	الواقع الراهن	الأداء المستهدف 2045
نسبة مستخدمي الإنترنت (النسبة المئوية من إجمالي السكان)	القيمة: 76.11 (نسبة مئوية) السنة: 2021	95 في المائة أو أعلى
دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	القيمة: 4.7 (0 - 10) السنة: 2017	أعلى من أو يساوي 8
الجاهزية الوطنية للذكاء الاصطناعي	القيمة: 40.57 (0 - 100) السنة: 2022	أعلى من أو يساوي 75
الإنفاق على البحث والتطوير (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	القيمة: 0.72 (نسبة مئوية) السنة: 2020	أعلى من أو يساوي 3 في المائة
مؤشر للبيانات المفتوحة	القيمة: 46.58 ((0 - 100) السنة: 2022	أعلى من أو يساوي 70
مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية	القيمة: 0.51 (0 - 1) السنة: 2022	أعلى من أو يساوي 0.8

سُبُل وآليّات تكريس الابتكار والإبداع

- التحوّل إلى عصر التعليم الرابع (التعليم 4.0) الذي يتّسم فيه التعلُّم بطابع استكشافي، ومتعدّد التخصّصات، ومُركّز على المتعلِّم.
- اعتماد حقول «العلوم والتكنولوجيا والهندسة والفنون والرياضيات» (التي يُشار إليها اختصاراً باسم «STEAM») إلى جانب تعزيز الفضول والتفكير النقدي والذكاء الاجتماعي والعاطفي.
- تشجيع الإلمام بثقافة البيانات وصقل مهارات القوى العاملة وتجديدها لا سيّما لدى المُعلِّمين؛ ودمج ريادة الأعمال في المدارس والجامعات والكليّات لمهنية والتقنية.
- تحقيق التوافق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، وتعظيم القيمة المضافة للاقتصاد الكلي مع ولوج أجيال جديدة صاعدة لمجالات الثقافة والفنون والآداب وغيرها.
- تسهيل ودعم حقوق التعليم للنساء والمحرومين والأشخاص ذوي الإعاقة.
- تصميم ومتابعة تنفيذ سياسات شاملة وكليّة لتعزيز جميع أنماط الابتكار والإبداع كالرقمنة وحماية البيانات عبر مختلف الصناعات والكيانات الحكومية.
- صياغة خطط عمل وخرائط طرق وتنفيذها لإنشاء مؤسسات تعليمية وبحثية وإدارية عالية الجودة تتّسم بطابع جليّ من الحوكمة والشفافية.
- توفير حماية متطوّرة ومرنة للملكية الفكرية من خلال نظام قانوني قوي وعملي، سهل وغير مُكلِف.
- تطوير البنية التحتية التمكينية للثورة الصناعية الخامسة وما بعدها على نحو مستمرّ من خلال وضع سياسات لتنظيم قطاعات الاتصالات والنقل والحوسبة والطاقة.
- تحديث السوق المالية والمصرفية والاستفادة من خدمات التكنولوجيا ذات الصلة، وتعزيز السياسات المتعلقة باستثمارات الابتكار ورؤوس أموال البحث والتطوير وصناديق الشركات الناشئة.
- إيجاد المحفّزات كتوفير فرص عمل لائقة تحدّ من هجرة الأدمغة، واعتماد سياسات تحفيزية لتنمية المواهب المحلية وعدم الاكتفاء بدور المستهلِك للتكنولوجيا.
- استخدام التقنيات البازغة للحكومة الإلكترونية، وتطبيق برامج تطوير الكفاءة الإدارية لأجهزة الدولة على الصعيد المركزي وعلى صعيد المحافظات والبلديات والمحليات والقرى، وتحسين كفاءة الإجراءات المتّبعة من حيث تقليل الوقت والجهد البيروقراطي غير المُجدي، وتقليل الكلفة المالية المتّصلة بتقديم الخدمات العامة وإتمام المعاملات.

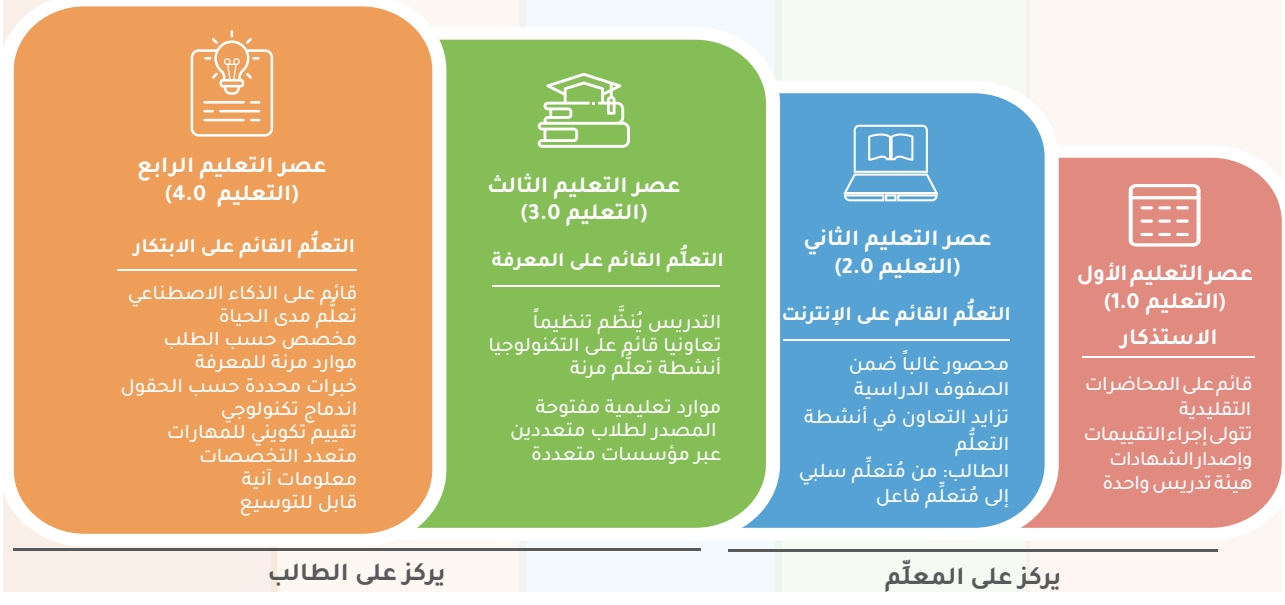

الإبداع والتطوّر في التعليم

Holexp منصّة ذكاء اصطناعي فازت بجائزة معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا للابتكار التقني، وجوائز أخرى للابتكار والإبداع المجتمعي، وقد طوّرها شباب عرب. تدمج المنصّة البرمجة على الحاسوب بالتصميم الإلكتروني للأجهزة المتعدّدة بطريقة مبتكرة، حيث تنطوي على تطبيقات إلكترونية لتكنولوجيا التعليم الثنائية اللغة. وتُمكّن هذه المنصّة من استخدام اللغة كما يستخدمها البشر، سواء كانت عربية أو إنكليزية من أجل برمجة وترميز وتشغيل العديد من مشاريع تطوير الأجهزة الإلكترونية المبتكرة. ويتحقّق ذلك باستخدام الذكاء الاصطناعي ووحدات التحكّم الدقيقة التي تُبرمَج على أشباه الموصّلات ذاتها لكتابة مدخلات باستخدام جمل عربية أو إنكليزية بسيطة، بدلاً من بناء جمل الترميز والبرمجة المتقدمة، ما يمكّن من الابتكار في جميع المجالات الصناعية والزراعية والخدمية وغيرها، لشرائح واسعة من الطلاب في جميع التخصّصات.

تطوير قطاع التعليم بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

آليّات ووسائل التنفيذ

- إدراج تقنيات مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي وسلاسل الكتل في نظام التعليم. وينبغي أن تُدرِج الجامعات دورات جديدة توظِّف خبراء لتوعية الطلاب والمهنيين باستخدام هذه التقنيات ونطاقاتها.
- تطوير البحوث في مجال العلوم والتكنولوجيا، وتوفير الأموال لدعم الشركات الناشئة في مجالات التكنولوجيا وتطبيقاتها، والتركيز على إعداد المواهب، وتوزيع المنح الدراسية على نحو عادل باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- جعل علوم الحاسوب مادةً إلزامية في التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، وإدراج دروس البرمجة في المناهج الدراسية على مستوى التعليم التطبيقي، حتى يصل الطلاب إلى مستويات متقدّمة قبل الالتحاق بالجامعة أو بالمعاهد العليا المتخصّصة.
- إنشاء خلايا لدعم تكنولوجيا المعلومات في المناطق الأكثر هشاشة والريفية والصحراوية لتشجيع تطوير المهارات، وتوفير موارد حاسوبية، وتعزيز الشراكات بين الدول العربية في جميع مجالات التعليم وتقديم الدعم اللازم.

مبادرة البنية التحتية العربية المشتركة لشبكات الإنترنت: نحو عالم عربي مترابط

تعزز هذه الرؤية العربية دور تطبيقات التكنولوجيا البازغة في تكريس التعاون العربي للنهوض بالتنمية الرقمية في المنطقة باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق أهداف هذه الرؤية. وقد أدّى ازدياد عدد مستخدمي الإنترنت وتنامى التوجّه نحو استخدام الوسائط المتعدّدة في التواصل وفي تقديم المحتوى التفاعلي إلى زيادة الطلب على السّعات الدولية للإنترنت زيادةً مطّردة. ووفق تقرير الحقائق والأرقام من الاتحاد الدولي للاتصالات، بلغ النمو الوسطي الدولي للسّعات حوالي 25 في المائة في عام 2022. وزادت كلفة السّعات الدولية للإنترنت، ما يضع أغلب دول المنطقة في مواجهة ارتفاع كلفة خدمات الإنترنت الأساسية مع بطء الخدمة وتدنّي جودتها. وتجدر الإشارة إلى أنّ المنطقة العربية بعيدة عن المعدلات العالمية في ما يتعلق بعرض الحزمة للمُستخدِم.

وقد تضمّنت الأجندة الرقمية العربية 2023-2033، التي وضعتها الأمانة التنفيذية للإسكوا والأمانة العامة لجامعة

الدول العربية بالشراكة مع منظمات دولية وعربية ذات صلة، عدة مبادرات ومشروعات استراتيجية لردم الفجوة بين المنطقة العربية والعالم وفقاً لأهداف وغايات ومدد زمنية محدّدة. ومن أهمّها مشروع يهدف إلى تقليل الاعتماد على السّعات الدولية للإنترنت بالإضافة إلى الاستفادة من فائض السّعات ومن قدرة الدول على تأمين المزيد من السّعات، وتمكين الدول من توطين المحتوى العالمي والعربي في المنطقة، ممّا يجعل السحابة الرقمية العربية مقصداً رقمياً يحقّق عوائد مادية من خلال ربط مناطق أخرى مجاورة بتلك السحابة الرقمية.

وحرصت الجهات التي تعاونت في وضع الأجندة الرقمية العربية على اعتماد آليّات جديدة وفقاً لرؤية متوازنة من حيث التصميم والفعالية. وفي 23 كانون الثاني/يناير 2023، اعتمد مجلس وزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات العرب هذه الأجندة الرقمية العربية التي أقرّها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية في 9 شباط/فبراير 2023، والقمّة الاعتيادية لجامعة الدول العربية في شهر آيار/مايو 2023. وتتلخّص ملامح الرؤية والنَّهج المُتوافَق عليه في ما يلي:

1. بناء نقاط تبادل وطنية للإنترنت في كل دولة وتفعيلها، بحيث تسمح برفع كفاءة استخدام عرض الحزمة الوطني، مع الحرص على إنشاء مراكز بيانات وطنية بالقرب من نقاط التبادل أو في صلبها لتكوين سحابة حوسبية وطنية في المقام الأول، وإقليمية في المقام الثاني.
2. ترقية عدد من نقاط التبادل الوطنية لتصبح نقاط تبادل إقليمية يتّصل بعضُها ببعض وتقدّم خدمات التبديل بسرعات عالية وتجذب مقدّمي خدمات المحتوى العالميين الراغبين في الوصول إلى المستخدمين العرب.
3. وصل شبكات الإنترنت الوطنية بنقاط التبادل الإقليمية، وذلك عن طريق الكابلات البحرية والأرضية الإقليمية الموجودة في المنطقة، مما يمكّن المستخدمين في الدول العربية من الوصول إلى المحتوى من دون الحاجة إلى استخدام مقاطع دولية عالية الكلفة.
4. وضع القواعد والنُظُم لإدارة النقاط الوطنية والإقليمية التي تسمح بتحقيق التوازن بين سياسات الدول وسيادتها الوطنية على شبكاتها، ومصالح الأطراف المساهمة في إدارة نقاط التبادل، بما في ذلك وضع سياسات تسعير الخدمات وفق منطق اقتصادي يضمن استمراريتها وعلى نحو يتيح أسعاراً تنافسية للدول المتّصلة بها.

الازدهار والتنمية المستدامة

4 الازدهار والتنمية المستدامة

بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، شهد الفكر الاقتصادي تحوّلاً في نظرته إلى الأهمية المتزايدة للتضامن الإقليمي، حيث لم يعد التعاون بين الدول محصوراً بإزالة الحواجز أمام تجارة السّلع والخدمات، بل بات أداةً لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. ويُتوقع من المبادرات الإقليمية الناجعة أن تُثمِر زيادةً في الازدهار، ورفعاً لمستويات المعيشة من خلال مواءمة المعايير والأطر التنظيمية، والحدّ من القيود المفروضة على حركة رأس المال والسّلع والخدمات واليد العاملة، واعتماد نُهُج مشتركة بشأن السياسات المالية والنقدية، والاستثمار في البنية التحتية العابرة للحدود لأغراض النقل والطاقة والاتصالات وغيرها. لذا، لا بدّ من توفير سوق متكاملة للتدفق الحر للمعرفة والتجارة والاستثمارات، وينبغي تحقيق درجة عالية من التنسيق المباشر في سياسات الاقتصاد الكلي والقطاعي.

وتدعم الإسكوا وجامعة الدول العربية الاستراتيجيات العربية للتحوّل الرقمي والعلوم والتكنولوجيا، والمياه والطاقة، وتطوير نظام النقل المتكامل في المشرق العربي منذ عام 2009، ونظام النقل المتكامل في الدول العربية منذ عام 2014. وقد أسفرت هذه المبادرات عن اتفاقات إقليمية بشأن الطرق الدولية والسكك الحديدية والموانئ والمطارات يتعيّن تنفيذها بكفاءة.

الربط والتشبيك السككي

شهدت الفترة بين الربع الأخير من القرن التاسع عشر ونهاية الحرب العالمية الثانية إنشاء عدد من خطوط النقل بالسكك الحديدية في المنطقة العربية. وامتدّت هذه الخطوط لمسافات طويلة، ومثّلت في حينه أحدث ما توصّلت إليه تكنولوجيا ذلك العصر في خدمات نقل الركاب والبضائع، وبمستويات تضاهي ما هو متعارف عليه في الدول المتقدمة صناعياً. فعلى سبيل المثال، اتّسعت خدمات نقل الركاب والبضائع بالقطارات لتشمل المنطقة ما بين حلب وحماه وحمص ودمشق وكل من طرابلس ومرفأ بيروت، وصولاً إلى الإسكندرية والقاهرة، وارتبطت هذه المنطقة أيضاً عبر السكك الحديدية بالخرطوم والعديد من المدن السودانية. وأمّن الخط الحديدي الحجازي النقل السلس للركاب والبضائع بين دمشق والمدينة المنوّرة بالاتجاهين، مروراً بالعديد من المدن والبلدات عبر البادية الأردنية وشمال شبه الجزيرة العربية مع وصلات باتجاه كلّ من حيفا وعكا ونابلس. وقد ربط خط سككي آخر بين بغداد والموصل ومدينة حلب، التي ارتبطت بدورها بعدد من المدن جنوب الأناضول وصولاً إلى اسطنبول، ومنها إلى العديد من العواصم الأوروبية على امتداد خط الشرق السريع. وفي شمال أفريقيا، تَوَفّر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية العديد من الخطوط الحديدية التي ربطت في حينه المدن الساحلية ببعضها، من صفاقس شرقاً وحتى طنجة والدار البيضاء ومراكش غرباً، مع تفريعات مختلفة تربط المدن والموانئ البحرية الرئيسية بحقول الإنتاج الزراعي وبمناجم الحديد والفحم جنوباً.

وقد نُفِّذَت عدة مبادرات لتنشيط الربط السككي بين الدول العربية، حيث تحقّق إنشاء الاتحاد العربي للسكك الحديدية كأحد الاتحادات الفنية التي تعمل تحت مظلة مجلس الوحدة الاقتصادية. وأعدّت الإسكوا في عام 2003 اتفاق السكك الحديدية الدولية في المشرق العربي، الذي تحوّل في عام 2016 إلى اتفاق السكك الحديدية الدولية بين الدول العربية.

وقد أَطْلَقَت القمّة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية الأولى المنعقدة في الكويت في عام 2009 مشروع الربط البرّي بالسكك الحديدية بين الدول العربية. وتولّى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي إثرها تمويل دراسة ارتكزت على اتفاق الإسكوا ونتج عنها تقديم رؤية شاملة للتكامل والربط السككي العربي وتحديد الوصلات المفقودة والمحاور الإقليمية الرئيسية واقتراح ترتيب أولويّات مشاريع السكك الحديدية ذات الأهمية.

وحينما يتوفّر الربط السككي المناسب، ستتحوّل الكثبان الرملية وصخور الربع الخالي إلى مواد بناء عالية الجودة تحلّ محل الكسّارات التي تعكّر البيئة في الجمهورية العربية السورية ولبنان وغيرهما. وستصل المنتجات الزراعية الغنية في غور الأردن وسهلَي البقاع والغاب إلى قلب أسواق مدن شبه الجزيرة العربية، وتأخذ جبال الفوسفات في الأردن وتونس والجمهورية العربية السورية وليبيا والمغرب طريقها للاستخدام كأسمدة لتحسين إنتاجية التربة، التي ستُستَصْلَح في شبه الجزيرة العربية والصحراء الكبرى، بالإضافة إلى انتقال الكميات الكبيرة من خامات الحديد في الجزائر وموريتانيا وغيرهما بكلف منافسة إلى مراكز التصنيع التي ستُشغّلها عشرات آلاف الأيدي الماهرة العربية التي تبحث عن فرص توظيف وعمل مُنتِج ومُثمِر.

مؤشرات الأداء[9]

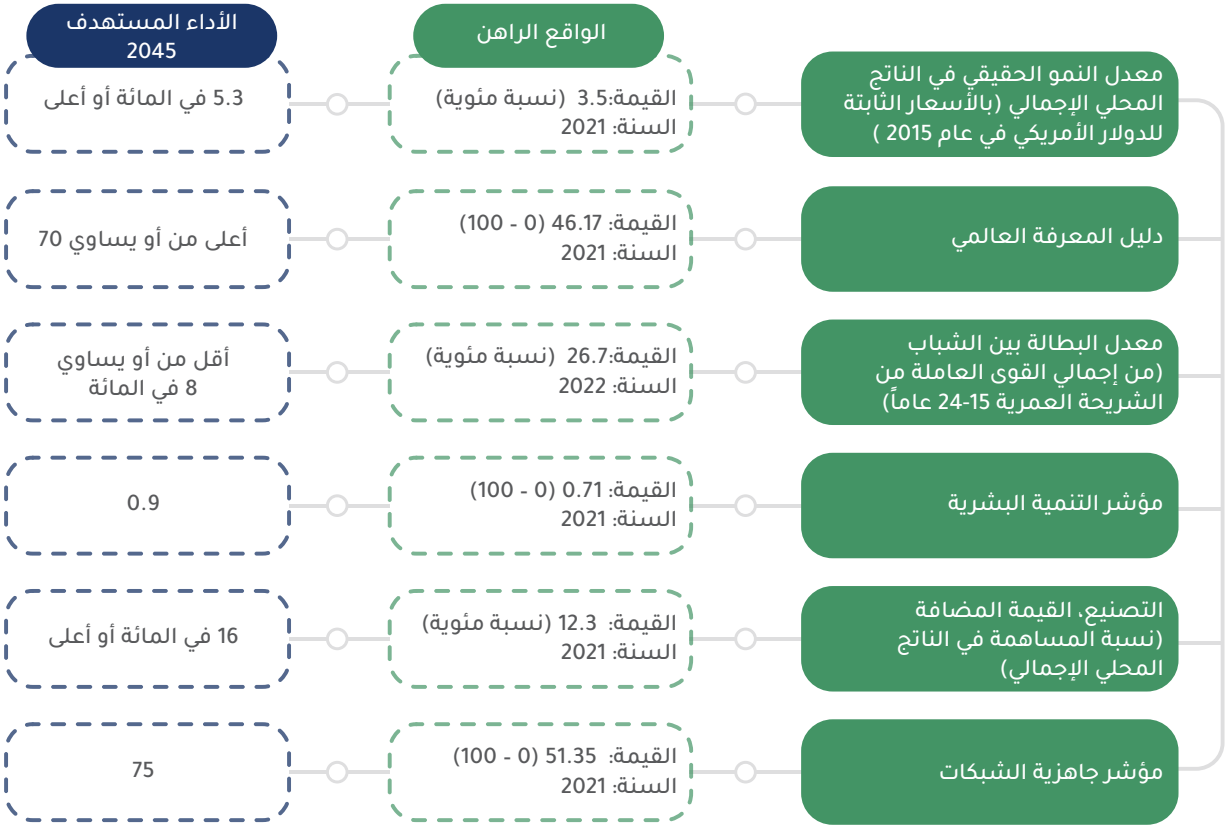

سُبُل وآليّات تحقيق الازدهار والتنمية المستدامة

- زيادة القدرة التنافسية بتحسين الأداء الاقتصادي من خلال تنسيق السياسات المالية والنقدية بين الدول العربية، وزيادة التعاون الإقليمي، والاستثمار في التعليم والتدريب، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز البحث والتطوير في القطاعات المُنتِجة، وتكريس تبادل المعرفة والمعلومات.

- دعم وتعزيز المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تشكّل هذه المؤسّسات غالبية المنشآت وأشكال العمالة ونسب التوظيف.
- إدارة الماليّة العامة بموجب سياسات رشيدة تنطوي على تجنّب الاقتراض بالعملات الصعبة إلا عند الضرورة، وعلى الاستثمار في المشاريع المُنتِجة لا سيّما من أجل بناء اقتصادات المعرفة، وفي الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية والعائد الداخلي الإيجابي على الأمدين القصير والمتوسط.
- تكثيف التعاون بين الدول العربية في استخدام البنية التحتية الخاصة بأنابيب النفط والغاز الأرضية وفي أعماق البحار والمحيطات، ما يقلّل تكاليف النقل ويربط المنتجين بأسواق المستهلكين، مثلاً استغلال أنابيب النفط والغاز بين الجزائر والمغرب، وتصدير دول الخليج العربي النفط والغاز إلى أوروبا وجنوب وشرق آسيا عبر شبكة الأنابيب المتاحة في كل من إيران وتركيا.
- تحديث دراسات الجدوى المُعدّة سابقاً وتوفير الإطار المناسب للبدء بالمشاريع ذات الأولوية للربط الإقليمي تبعاً للعوائد الكليّة البعيدة المدى لهذه المشاريع، وما يستوجب ذلك من حلول تنظيمية ومالية مبتكرة تأخذ في الاعتبار الفرص المتوفرة للتشارك الاستراتيجي بين الحكومات والقطاع الخاص والجهات التمويلية الكبرى، المتواجدة على الساحتين الإقليمية والدولية.
- تعزيز بيئة الأعمال والاستثمار في المنطقة العربية من خلال تحسين الإطار التنظيمي والتشريعي لمزاولة هذه الأعمال.
- البحث في إنشاء هيئة عربية لربط البنية التحتية المائية والكهربائية واللوجستية والمعلوماتية والطاقة، وتوفير بيئة مؤاتية للتجارة البينيّة العربية من خلال الحدّ من البيروقراطية وتبسيط اللوائح والإجراءات.
- تنفيذ إطار التعاون العربي الذي يبدأ بنظام التفضيل التجاري ليتطوّر إلى منطقة تجارة حرة ومن ثم اتحاد جمركي عربي للوصول إلى سوق عربية مشتركة.
- تنويع الصادرات من خلال توسيع قاعدة الإنتاج رأسياً وأفقياً، ولا سيّما الابتعاد تدريجياً عن تصدير الموارد الخام الأولية فقط؛ وتحسين الأداء التجاري للمنطقة من خلال التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية مع الدول والتكتلات الإقليمية الأخرى للتوصّل إلى شروط أفضل للمنطقة. وينبغي تقييم هذه الاتفاقات كلّ عام في ضوء قدرتها على خفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز أمام الصادرات العربية إلى الخارج.
- تعزيز الامتثال والشفافية والإفصاح في ما يتعلق بعقود المشتريات الحكومية، وإنشاء هيئات وطنية (مجالس/لجان) تدعمها وحدات وهيئات إقليمية لتتبُّع وكبح غسيل الأموال وتهريبها، واعتماد قوانين إقليمية ووطنية تحظّر التحويلات المالية الدولية المشبوهة وتكرّس الحوكمة، ووضع برامج للإبلاغ عن الأنشطة غير الشّرعية.
- إنشاء منصّات وتكتلات تعاونية داعمة للأعمال اليدوية الصناعية والزراعية والحرفية والفنية المطلوبة، لتعزيز الصناعة التحويلية والزراعة.

نبذة عن لوحة القيادة لتحليل مشاعر التغريدات

إختر الموضوع

كل المواضيع | الأمن والأمان | العدل والعدالة | الابتكار والإبداع | الازدهار والتنمية المستدامة | التنوّع والحيوية | التجدّد الثقافي والحضاري

إحصاءات عامة عن الازدهار في المنطقة العربية

عدد التغريدات	الكلمة المفتاح الأكثر ذكراً	الكلمة المفتاح الأقل ذكراً	الكلمة المفتاح الأكثر إيجابية	الكلمة المفتاح الأكثر سلبية
1,405,683	علم	تنمية مستدامة	تطوير	نهب

أكثر 20 كلمة مستخدمة عن الازدهار في المنطقة العربية

أعداد التغريدات عن الازدهار في المنطقة العربية

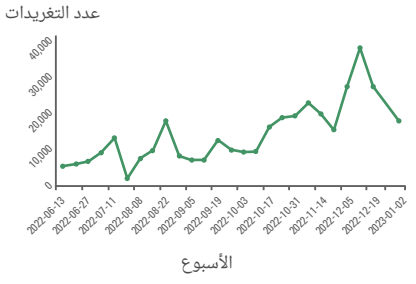

توزيع المشاعر عن الازدهار في المنطقة العربية

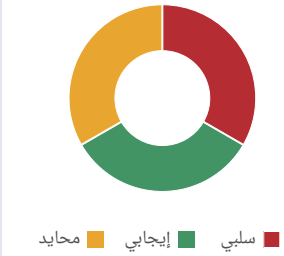

أولويّات مواطني المنطقة العربية متنوّعة، لكنّ المجموعة الأكبر تُعتبَر اقتصاديّة (57 في المائة). فقد أشار ما يزيد على نصف المواطنين إلى أنّ البطالة، والفقر وارتفاع الأسعار، وسوء الأوضاع الاقتصادية، هي أهم التحدّيات التي تواجه بلدانهم[10].

تبيّن لوحة القيادة المتّصلة بتحليل ميل الآراء والمشاعر في المنطقة العربية، والتي طوّرتها الإسكوا والجامعة باستخدام الذكاء الاصطناعي، زيادة عدد التغريدات عن 1,400,000 تغريدة من حزيران/يونيو 2022 إلى كانون الثاني/يناير 2023. وتُظهِر أنّ "العلم" هي الكلمة المفتاح الأكثر استخداماً، تليها كلمة "تطوير" باعتبارها الأكثر إيجابية، ثم عبارة "الصناعة والتعليم والثقافة".

تنمية البنية التحتية الاقتصادية بأدوات الثورة الصناعية الرابعة

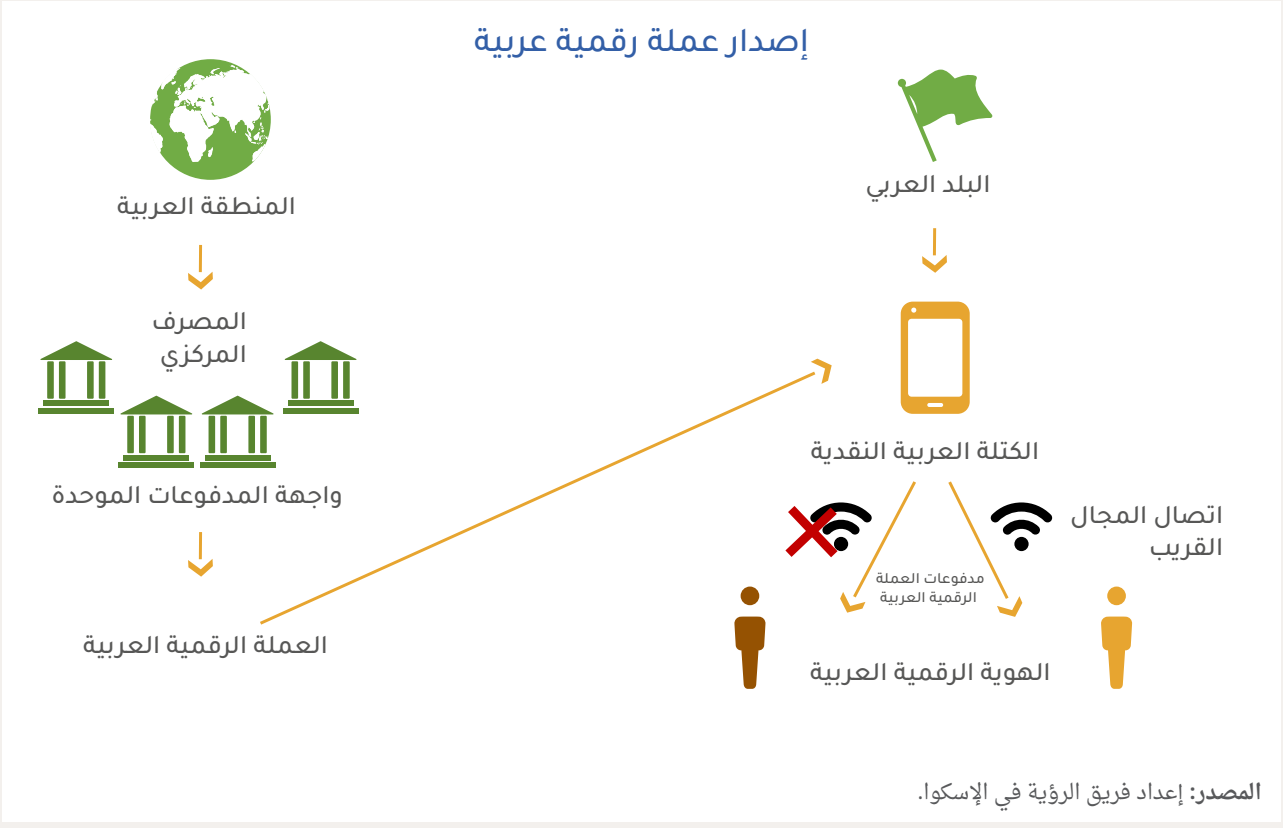

المصدر: إعداد فريق الرؤية في الإسكوا.

ستستفيد الدول العربية إذا ما اعتمدت عملة رقمية موحّدة تصدرها رسمياً المصارف المركزية (وليس الأفراد أو الشركات الخاصة). ولا بدّ من تحقيق التوازن بين إصدار هذه العملة الرقمية الموحّدة والحفاظ على سيادة كلّ دولة في المنطقة العربية، واستقلالية كلّ مصرف مركزي فيها. ويتعيّن استحداث خطة وخارطة طريق لإصدار العملة العربية الرقمية، من خلال إنشاء آلية تعاونية للمصارف المركزية في الدول العربية باستخدام الحلول التكنولوجية المتاحة حالياً. وثمة تصاميم عديدة يمكن اعتمادها، مثل عملة مستقرّة خوارزمية للعملة الرقمية العربية، أو العملة الرقمية للبنك المركزي الخاص بالدول العربية الرائدة في هذا المجال. وينبغي أن تكون العملة الرقمية العربية شبيهة بالنقد والبطاقات الائتمانية البلاستيكية لضمان الشمول المالي. ومن المهمّ أن يرتبط إصدار العملة الرقمية بتبسيط الإجراءات اللوجستية والقانونية وتنسيقها من خلال دعم مبادرة الاتحاد الجمركي العربي والسوق العربية المشتركة.

أهمية العملة الرقمية العربية ومنافعها:

- سيؤدي إصدار عملة رقمية عربية تحوز الثقة إلى تشجيع التجارة داخل المنطقة ومع العالم، وتعزيز التعاون على صعيدي السياسات النقدية والمالية، مع الحفاظ على استقلالية البنوك المركزية في التعامل مع إجراءات السياسة النقدية لتحسين الاقتصاد الوطني.
- انتشار نماذج عمل وآليّات تنفيذ كفؤة لمشاريع خدمية وتجارية وصناعية جديدة تستخدم العملة الرقمية العربية وتدعم سوق الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بزيادة قاعدة المستهلكين في المنطقة والعالم عن طريق نُظُم مدفوعات إلكترونية منخفضة التكلفة تعزّز بدورها المنفعة للمنتجين ومقدّمي الخدمات وجميع الأطراف ذات الصلة.
- القضاء على سوق المضاربة غير الراشدة والمقامرة في العملات الرقمية التي يُصدِرها أفراد أو شركات من خارج المنطقة لأنّ ذلك يُضِرّ بالاقتصاد العربي الكلي وبمالية الأسرة وثروات المجتمعات العربية.

التنوّع والحيوية

5

5 التنوّع والحيوية

لدى المنطقة العربية نصيب وافر من التنوّع بمختلف أبعاده يتعين الاغتناء منه والاحتفاء به. ويرتبط التنوع بالانفتاح الفكري والحيوية المجتمعية، والمشاركة وقبول الاختلاف عن الآخر، والتعدُّدية والتعايش والتفاعل الإيجابي بين مختلف العادات والمُثل والثقافات. ويدخل تحت مظلته التنوّع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيولوجي. ويأتي المفهوم الحديث للتنوّع والحيوية وبناء الشراكات في المنطقة العربية وليداً لتلاقي تراث المنطقة الغني مع الأفكار الاجتماعية الحديثة. وتساهم المؤسسات الإقليمية القوية الجامعة والفاعلة التي تتيح بيئةً اجتماعية سليمة لتحقيق النمو المتوازن والمستدام على جميع الأصعدة في الانتقال العربي إلى فضاءات ومدارات التنوّع والتشارك والحيوية.

وتؤدي التنمية الثقافية إلى الاعتزاز بالتنوّع، والارتقاء بمستوى الوعي المجتمعي عبر المنظومة القِيَميّة والقواعد الأخلاقية والإنسانية والرسائل الإعلامية والتنشئة الاجتماعية، وبناء ثقافة الحرية والإبداع بجميع صورها، وتعزيز ثقافة الإنتاج والعدالة الاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة درجات الثقة المجتمعية. وتركّز هذه الرؤية على صياغة مقاربة فكرية للتنوّع الثقافي، بحيث يُصاغ المفهوم بصورةٍ تبعث على تقدّم المجتمعات العربية بتراثها الثقافي الثري المتعدّد وتزوّد الأجيال العربية بالشجاعة والثقة في المستقبل.

وتحظى اللغة العربية بحضور كبير على صعيد عدد الناطقين بها في عالمنا مقارنة باللغات الأخرى، غير أن مساهمتها الاقتصادية ليست بالقدر نفسه، حيث إن الاستثمار والتجارة البينية العربية والدولية والعقود الناظمة لهما والبحوث العلمية في جُلها تُكتَب باللغتين الإنكليزية والفرنسية. لذلك، جرى الاهتمام باقتصاديات اللغة العربية على الصعيدين النظري والتطبيقي، خاصة في ما يتعلق بإسهام اللغة العربية واللغات الأم الأخرى في المنطقة العربية في تحقيق التحوّل إلى مجتمع واقتصاد المعرفة، حيث لا توطين للمعرفة بدون اللغة الوطنية الأم.

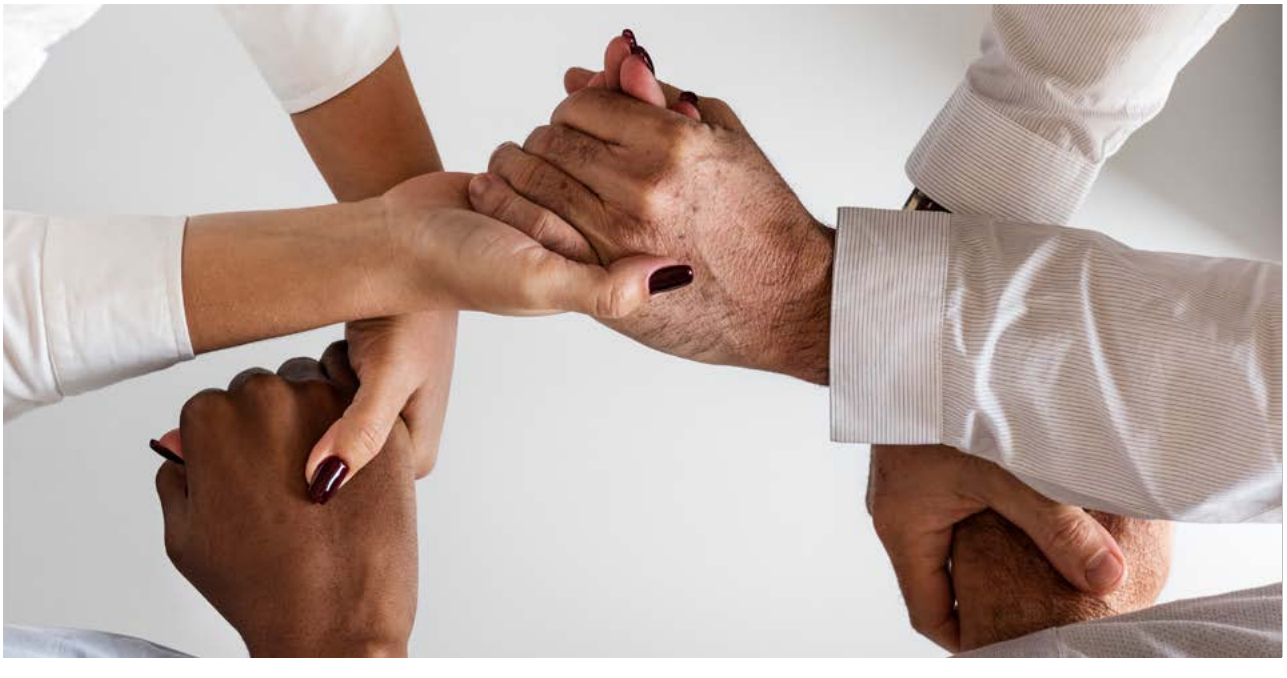

مؤشرات الأداء[11]

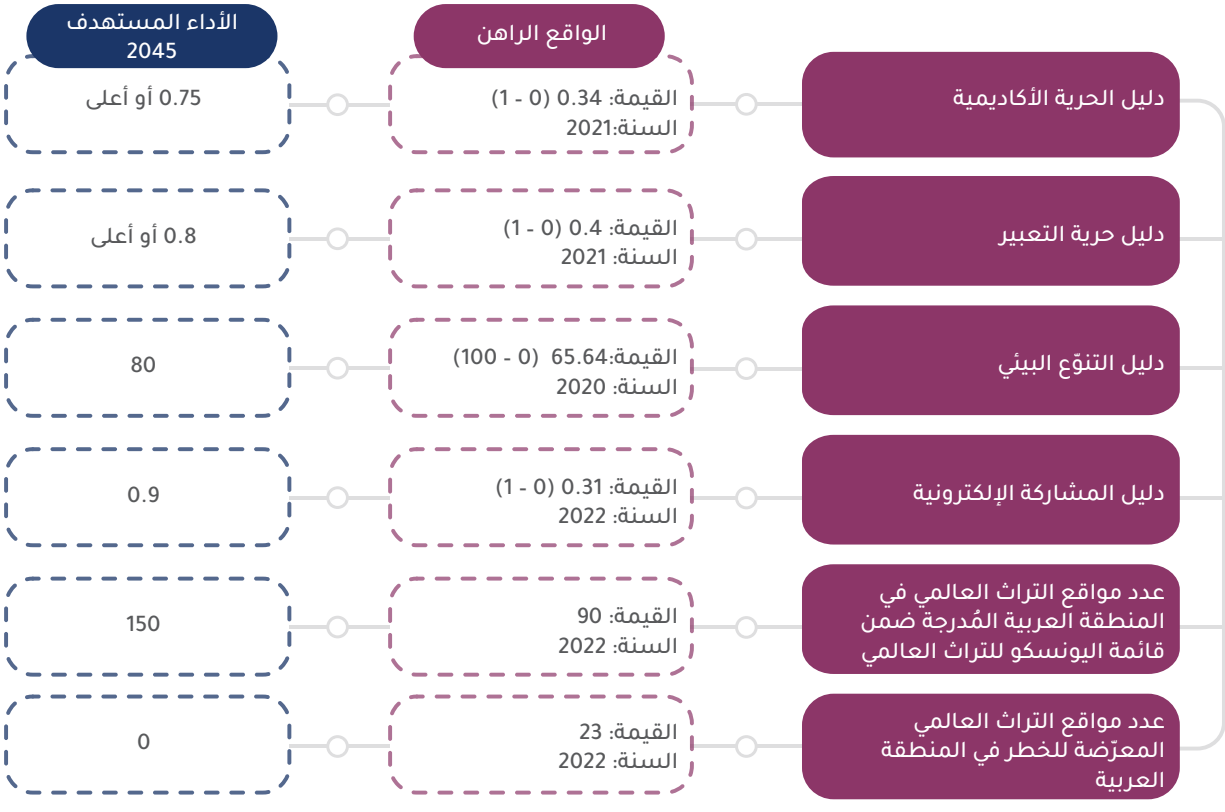

سُبُل وآليّات الاغتناء عبر التنوّع

- بناء الشراكات لتعزيز التنوّع والحيوية، وينطوي ذلك على الاعتراف بالتعدُّديّة والانفتاح والتنوّع والمشاركة الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعيّة، ودعم حقوق الإنسان وحرية التعبير والحريات الفردية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.
- الاهتمام باقتصاديات اللغة العربية الفصحى خاصة في ما يتعلق بإسهام اللغة العربية في تحقيق التحوّل إلى مجتمع واقتصاد المعرفة، والاهتمام بالملكية الفكرية والأدبية وبراءات الاختراع والعلامات التجارية العربية.
- إتاحة برامج حكومية تدعم البحث العلمي وإنتاج المحتوى المعرفي باللغة العربية، وتُثري اللغة العربية بمصطلحات ومفاهيم علميّة جديدة من شأنها توطين العلوم والتقنيات البازغة في المنطقة العربية.
- التركيز على دور الجامعات في تعزيز التنوّع والحيوية والانفتاح وزيادة القدرات في مستويات التعليم العليا عبر برامج التعاون الجامعي وتبادل الطلاب والباحثين، واعتماد الموازنات والمواد الدراسية المثلى لتحقيق الإدماج الاجتماعي، وتكريس فرص الحراك الاجتماعي.
- تمثيل جميع المكوّنات الوطنية على قدم المساواة في المؤسّسات الرسمية بموجب سياسات وإجراءات راشدة، واعتماد جميع لغات المكوّنات الوطنية في المعاملات وعلى المواقع الإلكترونية الرسمية وفي الأخبار والصحف الورقية والإلكترونية، والحفاظ على البيانات الرقمية ذات الصلة ضمن الأطر القانونية.

- في ظلّ التوسّع الحضري العمراني والفوضوي في بعض الأحيان، تُوفِّر المدن الذكية، عبر استخدام التكنولوجيا، حلاً لتحقيق الاستدامة والكفاءة والفعالية على نحو أفضل وضمان درجات أعلى من الحيوية في المجتمعات الحضرية في المنطقة.
- إسباغ صفة المحميات على بعض نماذج العمران الأصيلة التي لم تمتدّ لها يد الهدم والتي تتّسم بالأهمية التراثية والتاريخية والثقافية وتوشك على الانقراض، وحماية المجتمعات المحلية باعتبارها مكوّناً أساسياً لهذه النماذج العمرانية الأصيلة.
- تأسيس برنامج لجميع مراحل التعليم النموذجي العربي للإسهام في بناء رأس المال البشري مع تكريس التعليم في مجال ريادة الأعمال.

منهج عربي مبتكر لتعليم الأطفال لغات البرمجة

قامت رائدة أعمال عربية شابة بعد تخرّجها من الجامعة بابتكار برامج وألعاب وأدوات لتعليم الناشئة في مرحلة الطفولة المبكرة، ابتداءً من سنّ ثلاث سنوات، مهارات وعناصر البرمجة الأساسية كالخوارزميات والتسلسل والشروط والتفكير المنطقي والإبداعي، وحلّ المشكلات، والرياضيات والقراءة باللغتين العربية والإنكليزية. وبعد نجاح برامجها وإقبال أولياء الأمور على تسجيل أطفالهم بالمساقات المتعدّدة حسب أعمار الأبناء، قامت بتأسيس شركة مع مجموعة من خبراء تعليم لغات برمجة الحاسوب من أجل تحقيق التكامل بين اللعب وتعلّم لغات البرمجة في مرحلة الطفولة المبكرة.

التجدّد الثقافي والحضاري

6

6 التجدّد الثقافي والحضاري

التجدّد الثقافي هو بوابة المنطقة العربية لحفظ وتطوير هويتها الحضارية بصورة تبعث على تكريس تقدّم الدول والمجتمعات العربية، والنهوض بتراثها الثقافي الغني والمتعدّد المشارب. ويتضمّن التجدّد الثقافي القدرة على إيجاد الحلول والإجابات لمشكلات وتحديات الواقع. وعلى هذا الأساس، فإنّ عملية التجدّد الثقافي تقدّم إسهاماً فكرياً ومعنوياً كبيراً لأنّها تبلور لسكان المنطقة طرقَ النموّ وآفاق التطوّر.

ولعلّ الأبعاد الرئيسة التي يقوم عليها التجدّد الحضاري في المنطقة هي التالية:

البُعد الجغرافي والطبيعي والبيئي ودوره في تعزيز عوامل التبادل الثقافي والحضاري.

البُعد التنموي الاقتصادي والاجتماعي وأثره في تحقيق القفزة الحضارية.

البُعد التاريخي ومدى توفير الظروف التاريخية لإحداث عملية تجدّد حضاري فعلي في المنطقة العربية.

البُعد المؤسّسي للدولة الحديثة على مستوى كلّ بلد عربي على حدة ومن منظور كلي.

البُعد العمراني والحضري للتجمّعات السكانية العربية: المدن والقرى والضواحي والصحاري.

البُعد الثقافي: العادات والتقاليد، ونُظُم القيم، والطقوس، والعصبيات، والهويات الفرعية.

دَور اللغة العربية في عملية النهوض الفكري والعلمي العربي، وفي تعزيز الهوية والانتماء.

مؤشرات الأداء[12]

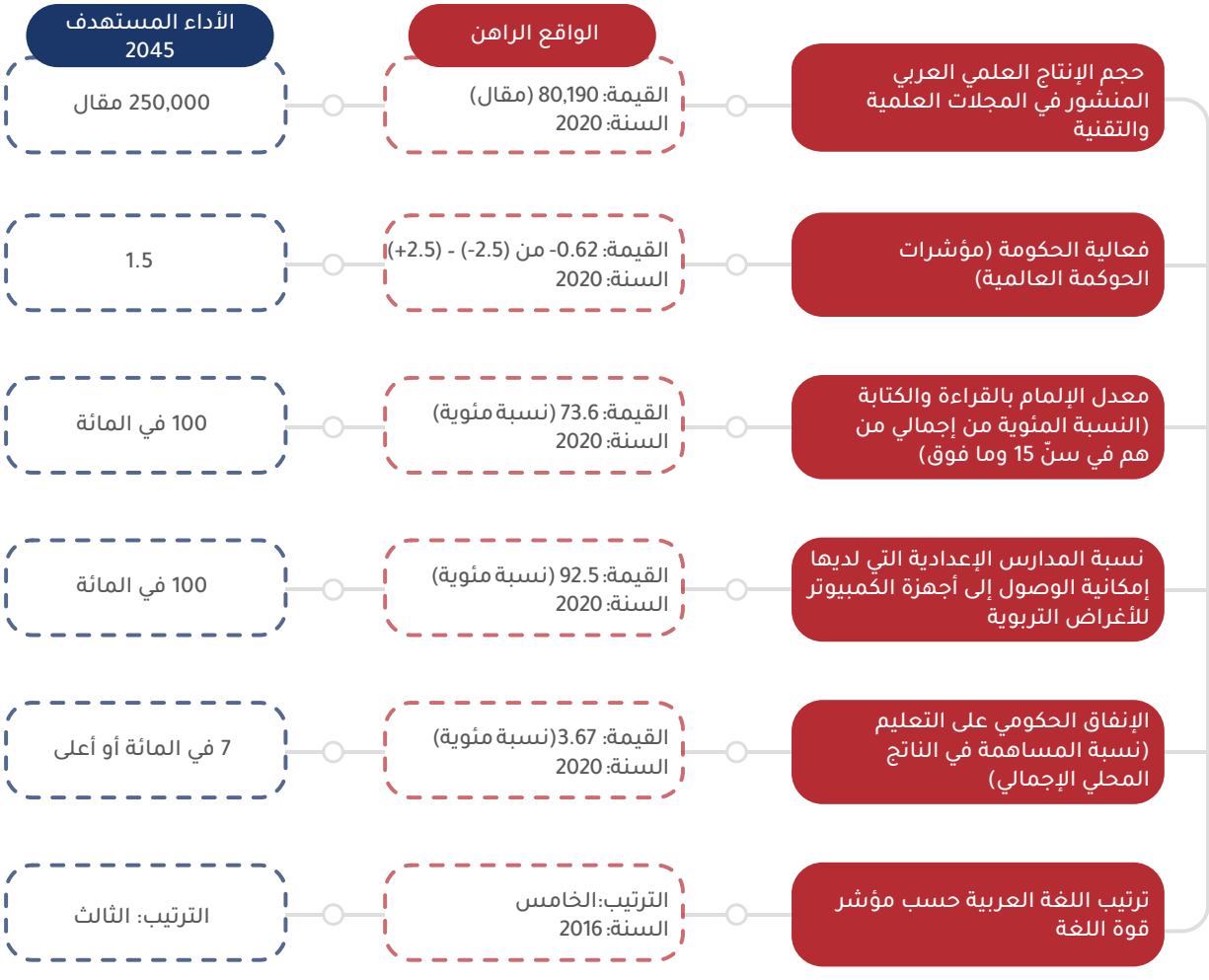

سُبُل وآليّات تحقيق التجدّد الثقافي والحضاري

- تسخير التكنولوجيا والاقتصادات الرقمية والمعرفية لتعزيز الثقافة والفنون واللغة العربية وصونها.
- إدراج الفنون في المناهج التعليمية كوسيلة ناجعة للتعليم، ومزج المواد العلمية كالرياضيات والعلوم والهندسة مع الفنون بفعالية للانطلاق في المجال الإبداعي، بحيث تصبح مجالات الإبداع والفنون والرياضة البدنية مواداً كاملة الصفة داخل المناهج التعليمية والتربوية العربية.
- إسهام الإعلام في تعزيز اللغة العربية الفصحى، سواء من حيث التقريب بين اللهجات المحلية وتعميم المصطلحات الموحّدة عربياً، أو من حيث تبسيط اللغة الفصحى وتسهيلها أمام المستمعين والمشاهدين بواسطة برامج فنية وثقافية موجّهة لمختلف الفئات العمرية.
- تشجيع الجمع بين الدراسة الجامعية والمهنية والتدريب العملي لاكتساب خبرات في العمل المُنتِج والمُثمِر المفيد، وتوفير فرص العمل في مجالات الإبداع العربي والعالمي.

موجز بأهم مبادرات ومشاريع الرؤية العربية 2045

ركيزة الأمن والأمان

الأمن الجيوستراتيجي: تفعيل منظومة إنذار مبكر في الجامعة العربية لرصد بوادر النزاعات المحتملة والأزمات، وتبنّي مبادرة الدبلوماسية الوقائية الإقليمية، وإنشاء هيئة استشارية لتسوية الخلافات وجهاز للتحرّك من أجل احتواء الخلافات وتسويتها قبل استفحالها.

الأمن المائي والأمن الغذائي:

- إنشاء مصرف عربي متخصّص في تمويل المشاريع الإقليمية الهادفة إلى تحقيق الأمنين المائي والغذائي، على أن يُدرَج في إحدى البورصات العربية النظامية من أجل تعزيز الامتثال والشفافية والإفصاح والحوكمة؛ والجمع بين أسلوبَي الاكتتاب الخاص للجهات السيادية والاكتتاب العام للشركات والأفراد من جميع الدول العربية من أجل تحقيق المشاركة بين القطاعين العام والخاص.
- ربط موارد المياه العذبة الصالحة للشرب والري بين الدول العربية المتجاورة. ولتحقيق ذلك، ينبغي إعداد دراسة لتحديد الترتيبات المؤسّسية والتشريعية والنواحي الفنية، بما في ذلك دراسة موارد المياه وتحليل ما إذا كانت ناضبة أو متجدّدة، تقليدية (كالأنهار) أو غير تقليدية (محطات تحلية المياه)، بهدف تحقيق الأمن المائي.
- تطوير نظام إنذار مبكر وإعداد خارطة توجيهية لتحديد المناطق الهشّة المعرّضة للأحداث المناخية المتطرّفة، مثل الفيضانات والسيول والعواصف الرملية والترابية، استناداً إلى تحليل الكوارث السابقة والتاريخية وتقييم المخاطر المرتبطة بها.

الأمن المعلوماتي: تأسيس هيئة عربية عالية المستوى للإشراف على الأمن السيبراني، وبناء القدرات في مجال تحقيق الأمن المعلوماتي والسيبراني.

الأمن البيئي: إنشاء سوق عربية لتداول أرصدة انبعاثات الكربون ومشتقّاتها، بما في ذلك خيارات البيع والشراء والعقود المستقبلية والآجلة المدرجة، على أن يتمتّع الكيان القانوني لسوق أرصدة الكربون المقترحة بحصانة دبلوماسية

مع وجود اتفاق مع دولة المقر؛ واستخدام تقنيات سلاسل الكتل والعقود الذكية، بحيث يمكن الوصول إلى التداول الفعّال لأرصدة الكربون بين الكيانات السيادية والشركات الخاصة.

أمن الطاقة:

- إنشاء شبكة كهرباء إقليمية شاملة تربط الدول العربية، مما يسمح بالتبادل الفعّال لموارد الكهرباء، وخفض تكاليف الطاقة؛ وتطبيق تقنيات الشبكة الذكية لتعزيز كفاءة إمدادات الكهرباء وموثوقيتها وأمنها مع تحقيق التكامل بين مصادر الطاقة المتجددة وبرامج الاستجابة للطلب.
- تطوير سوق عربية موحّدة للطاقة تسهّل تجارة الكهرباء والنفط والغاز الطبيعي ومصادر الطاقة الأخرى بين الدول العربية، مما يعزز تنويع وأمن موارد الطاقة؛ وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها، وزيادة الابتكار والكفاءة.
- تطوير موارد الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتعزيز إدارتها التشاركية من خلال اتفاقات التعاون الإقليمي ومشاريع الطاقة المتجددة العابرة للحدود؛ ودمج موارد الطاقة المتجددة في شبكة الكهرباء الإقليمية لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري.
- تأسيس آلية عربية لتكريس كفاءة الطاقة والاستجابة الفعالة للطوارئ، وتنفيذ برامج ومعايير للحدّ من استهلاك الطاقة وخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.
- تنفيذ اتفاقات تجارة الطاقة والشراكات ذات الصلة مع المناطق المجاورة للدول العربية من أجل تنويع مصادر الطاقة وتحقيق أمنها؛ وإنشاء آلية لتنسيق الاستجابات الطارئة لانقطاع إمدادات الطاقة، وضمان التدفّق المستمر لموارد الطاقة أثناء الأزمات.

العدالة الاجتماعية والاقتصادية والقضائية

مراجعة منظومات التعليم والصحة والسكن اللائق والعمل على نحو يضمن حصول جميع الفئات والطبقات الاجتماعية على هذه الخدمات الأوّلية على قدم المساواة؛ وإجراء تحسينات تكنولوجية في القطاع المؤسّسي والاجتماعي (الذي يشمل التعليم والصحة والسكن اللائق)، بما يتيح ربط كل مواطن بقاعدة البيانات الاجتماعية العربية المقترحة؛ وتعزيز حلول المدفوعات الصغيرة واستحداث مَحافظ قائمة على سلاسل الكتل لتطوير قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة، وربط مَحافظ الهواتف المحمولة بالمصارف «الجديدة» التي تعمل حصراً على الإنترنت من خلال واجهة المدفوعات الموحّدة المقترحة، وذلك لضمان الشمول المالي وتلبية احتياجات الأشخاص المهمّشين والمحرومين من الخدمات المصرفية.

تطبيق سياسات مالية توسّعية من أجل توفير العمل اللائق للإنسان في المنطقة العربية، وتزويد كل شخص بالمعارف والكفاءات على نحوٍ يضمن مساهمته في عملية الإنتاج والابتكار في الوطن وخارجه والتكيّف مع المتغيّرات العالمية والإقليمية المتسارعة.

- إنشاء الصناديق الهيكلية والاستثمارية لدعم المشاريع المتعلقة بالتوظيف والتعليم والإدماج الاجتماعي والتنمية المستدامة، وتوفير التمويل لمشاريع البنية التحتية، وإيجاد فرص العمل اللائق، وتحقيق العدالة والمساواة في الحصول على نوعية متميّزة من التعليم، ودعم الأعمال والمشاريع في المناطق الأقل نمواً في المنطقة العربية.
- توفير التمويل المُنصِف لمبادرات وبرامج التنمية الاقتصادية المتوازنة ومبادرات التماسك الاجتماعي المستدامة، التي تتّسم بالمرونة لتعزيز قدرة المجتمع على استعادة حيويته، ومواجهة التحديات واغتنام الفرص الجديدة التي توفّرها التقنيات البازغة في عالمنا.
- توفير مختلف أنواع التدريب الأساسي والمهني والتطبيقي المستمرّ والمتاح للجميع وفق أحدث وأرقى المعايير المعتمَدة دولياً، وبما يتماشى مع المستجدّات التكنولوجية بهدف زيادة إنتاجية الفرد وفرق العمل.
- تقوية برامج التعاون بين وزارات العدل العربية في ما يتعلق بنقل التقنيات البازغة باستخدام أدوات الثورتين الصناعيتين الرابعة والخامسة، بهدف تمتين الثقة في المؤسّسات القضائية.
- تطوير نُظُم قضائية متآزرة تتكيَّف مع الأزمات والتّحديات والتّغيُّرات، وتكون قادرة على مواجهة الفترات الاستثنائية والأزمات والجوائح، لضمان توفير المستوى الأمثل من الخدمات القضائية، واعتماد التشريعات والإجراءات الإقليمية التعاضدية المناسبة.
- بناء شراكات وبرامج تعاون لتدريب القضاة، وتبادل الخبرات بين الدول العربية وتدريب العاملين في مجال القضاء، وذلك من خلال تنظيم دورات تدريبية مستمرّة ومنتظمة، ووضع أنظمة متطوّرة تواكب التقدم التكنولوجي والرقمي وتضمن المساواة والنزاهة والكفاءة والحوكمة الرشيدة.

الابتكار والإبداع

- تمويل برامج ومبادرات دعم الانتقال إلى النظام التعليمي (التعليم 4.0) وإدراج الذكاء الاصطناعي وغيرها من التكنولوجيات في المناهج والمساقات لجعل التعلُّم أكثر شمولاً، وسدّ الفجوة الرقمية في المنطقة العربية.
- الاستثمار في دعم الدورات الإلكترونية المفتوحة الحاشدة (MOOCs)، والتعلُّم الهجين، والتعلُّم النشط، والمُعلِّم الافتراضي المجسَّم (الهولوغرام)، والمختبر السيبراني المادي، والمنصات التعليمية الافتراضية، على سبيل المثال لا الحصر للارتقاء بثقافة المبادرة والإبداع الفردي، وبتجربة التعلُّم لجعلها أكثر ملاءمةً لسوق العمل.

- تحديث السوق المالية والمصرفية والاستفادة من خدمات التكنولوجيا ذات الصلة، وتعزيز السياسات المتعلقة باستثمارات الابتكار ورؤوس أموال البحث والتطوير وصناديق الشركات الناشئة الإقليمية؛ واعتماد سياسات تحفيزية لتنمية المواهب العربية وتوفير فرص عمل لائقة لها.
- وصل شبكات الإنترنت الوطنية بنقاط التبادل الإقليمية العربية، وذلك عن طريق الكابلات البحرية والأرضية، من دون الحاجة إلى استخدام مقاطع دولية عالية الكلفة.
- إطلاق المبادرات المفيدة للبيئة العربية مثل عملة الطاقة الشمسية، وعملة الثروة السمكية وعملة الزراعة، وربطها بالعملة الرقمية العربية الموحّدة المقترحة.
- إنشاء وحدة رؤى عربية موحّدة تنسّق مع وحدات رؤى في كلّ دولة عربية وتشجّع، مثلاً، على استخدام الاقتصاد السلوكي وعلم النفس «لدفع» الناس بلطفٍ نحو خيارات أفضل.
- تطبيق برامج تطوير الكفاءة الإدارية لأجهزة الدولة على الصعيد المركزي وعلى صعيد المحافظات والبلديات والمحليات والقرى، وتحسين الإجراءات المتّبعة من حيث تقليل الوقت والجهد البيروقراطي غير المُجدي، وخفض الكلفة المالية المتّصلة بتقديم الخدمات العامة وإتمام المعاملات.

الازدهار والتنمية المستدامة

- استحداث آليّات سداد الديون السيادية، ومنها المقايضة، وإصدار صكوك المشاريع الخضراء والزرقاء التي تستقطب المنح، عوضاً عن الحصول على التمويل بالعملات الصعبة، وبنسب فوائد مرتفعة.
- إطلاق عملة رقمية عربية موحّدة تصدرها رسمياً المصارف المركزية كوسيلة للدّفع داخل المنطقة العربية وخارجها، مع الحفاظ على سيادة كلّ دولة، واستقلالية كلّ مصرف مركزي فيها.
- تنفيذ المشاريع ذات الأولوية للربط السككي العربي تبعاً للعوائد الكلية البعيدة المدى لهذه المشاريع البالغة الأهمية، وما يستوجب ذلك من حلول تنظيمية ومالية مبتكرة تأخذ في الاعتبار الفرص المتوفرة للشراكات الاستراتيجية بين الحكومات والقطاع الخاص.
- ربط الدول العربية من خلال ممرّ اقتصادي يتيح تعزيز النقل النهري والبري والبحري؛ وتحويل الممرّات المائية المشتركة إلى طرق تجارة بينيّة عربية مزدهرة؛ وتعظيم الخدمات اللوجستية ذات الصلة.
- إنشاء سوق رأسمالية عربية للأسهم العادية والممتازة وللصكوك والسندات والسّلع والمشتقات المالية. ومن المقترح استخدام تقنية سلاسل الكتل والعقود الذكية، بحيث يتحقق إدراج الإصدارات الأولية للشركات

العربية الكبيرة والبنوك المتخصّصة في كافة القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى تشجيع إدراج الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، على أن تتعاون صناديق المعاشات والصناديق السيادية والبنوك على إنشاء هذه السوق الرأسمالية العربية المقترحة، وتعمل على جذب استثمارات القطاع الخاص. ومن المهمّ أن تشمل السوق إدارةً لتداول الأوراق المالية المتوافقة مع معايير الشريعة.

- اعتماد وتنفيذ استراتيجية عربية للسياحة تهدف إلى تنمية التعاون العربي البينيّ في مجال السياحة، وتعزيز ثقة السائح العربي والأجنبي، وتطوير الابتكار السياحي من منظور عربي كلي.
- إنشاء هيئة عربية لربط البنية التحتية المائية والكهربائية واللوجستية والمعلوماتية والطاقة، وتوفير بيئة مؤاتية ومحفِّزة للتجارة البينيّة العربية من خلال الحدّ من المكتبية وتبسيط اللوائح والإجراءات.
- تنسيق السياسات المالية والنقدية بين الدول العربية، ودعم وتعزيز المؤسّسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث تشكّل هذه المؤسّسات غالبية المنشآت من حيث العدد المطلق وأشكال العمالة ونسب التوظيف.
- تنفيذ إطار التعاون العربي الذي يبدأ بنظام التفضيل التجاري ليتطوّر إلى منطقة تجارة حرة ومن ثم اتحاد جمركي عربي للوصول إلى سوق عربية مشتركة.
- إنشاء منصّات وتكتلات تعاونية داعمة للأعمال اليدوية الصناعية والزراعية والحرفية والفنية المطلوبة لتعزيز الصناعة التحويلية والزراعية.

التنوّع والحيوية

- التوسّع في استخدام التقنيات البازغة في حماية البيئة العربية المتنوّعة وفي الزراعات العضوية والأقمار الصناعية لإثراء التنوّع البيئي والزراعات الدقيقة؛ وتشجيع استخدام أجهزة الاستشعار في اكتشاف الآفات والأمراض في النباتات الصحراوية والريفية وفي الغابات من أجل حماية الأمن الغذائي والتنوّع البيئي العربي.
- إطلاق منصّات حوارية عربية بين الأجيال، يشارك فيها صنّاع القرار وأصحاب الخبرة، وذلك لبلورة مفاهيم مشتركة مستحدثة بشأن تمتين وتقوية عناصر التنوّع والحيوية والانفتاح والاستقرار المجتمعي، وتعزيز إدماج الفئات المهمّشة والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة.
- استخدام الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي لتعليم اللغات المتعددة في المنطقة العربية ولتحقيق التفاعل مع المواطنين بأي لغة من لغات المكوّنات الوطنية. فعلى سبيل المثال، يمكن تطوير روبوت محادثة ذكي قادر على الردّ على الأسئلة باللغات المحلية في المنطقة العربية كالأمازيغية والكردية والسريانية وغيرها، ومساعدة الأطفال في تعلّم لغة واحدة أو أكثر من لغات المنطقة، وتتبّع تقدمهم.

- بلورة برنامج تبادل الطلّاب لتعزيز تعرّف الطالب في سنواته الجامعية على دول عربية أخرى، ونشر ثقافة التطوّع من خلال مِنَح دراسية تتيح للطلّاب تمضية فترة دراسية في إحدى جامعات الدول العربية الأخرى والتطوّع في إحدى جمعياتها للخير العام.
- تأسيس برامج ومبادرات تعليمية وتدريبية للإسهام في بناء وتعزيز قدرات رأس المال البشري العربي؛ وتطوير أنظمة التعليم التطبيقي في المدارس والجامعات، وتكريس التعليم في مجال ريادة الأعمال.
- اعتماد جميع لغات المكوّنات الوطنية في المواقع الإلكترونية الرسمية، وفي الأخبار والصحف الورقية والإلكترونية، وفي المعاملات، والحفاظ على البيانات الرقمية ذات الصلة ضمن الأطر القانونية في كلّ دولة عربية.
- العمل على تكريس ثقافة التنوّع وحقوق الإنسان والثقافة البيئية في المدارس والمعاهد والجامعات بهدف تعزيز الانفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى مع الاعتزاز بالجذور.

التجدّد الثقافي والحضاري

- توفير برامج مبتكَرة تدعم البحث العلمي والترجمة، وإنتاج البحوث باللغة العربية، وتنظيم الفعاليات الأدبية والشعرية وإنشاء فروع لمجامع اللغة العربية في الأقاليم والمحافظات خارج العواصم العربية وفي العالم من أجل تصدير اللغة والثقافة العربيتين باعتبارهما ثروةً غير ناضبة وزيادة المردود الاقتصادي لهما.
- إدراج الفنون في المناهج التعليمية كوسيلة ناجعة للتفوّق والانطلاق في المجال الإبداعي، وتسخير التكنولوجيا والمنصّات الرقمية الثقافية، وطرح جوائز عربية رديفة لتلك الموجودة حالياً لتحفيز المشاريع الثقافية والارتقاء بالمستوى الثقافي.
- تطوير منهج موحّد للتاريخ والحضارة العربية يمكن تدريسه في جميع المراحل الدراسية، مما يساعد في تثقيف النشء وجيل الشباب بشأن تراثهم الثقافي الغني وتعزيز الإحساس بالهوية والانتماء لديهم.
- إنشاء كيان ثقافي تنسيقي بين الجمعيات الأهلية الثقافية في المنطقة العربية بهدف تكريس التعاون في جميع مجالات الإبداع والثقافة، بما في ذلك مبادرات مثل عواصم الثقافة العربية، وإقامات المبدعين والفنانين، والتبادل التعليمي التجريبي، والمهرجانات الفنية التي تعرض الفنون العربية التراثية والتقليدية والمعاصرة، مما يولّد تقديراً أعمق للثقافات المتنوّعة في المنطقة.

- تأسيس برنامج عربي بموازنة سنوية مناسبة يعمل على دعم الصناديق الوطنية للثقافة والإبداع بهدف دعم إنتاج أعمال فنية في جميع المجالات (السينما والموسيقى والمسرح والرسم والكتابة الإبداعية وأدب الأطفال وغير ذلك)؛ وتشجيع التعاون بين القطاعات الإعلامية والسينمائية العربية لإنتاج محتوى عالي الجودة يعكس تنوّع الثقافات العربية وغناها.

- إنشاء مستودع التراث الرقمي العربي الذي يجمع ويشارك نسخاً رقمية من الوثائق التاريخية والمخطوطات والتحف من جميع أنحاء المنطقة. ومن شأن هذه المبادرة أن تجعل الموارد الثقافية في متناول الباحثين والجمهور، على أن تكون موجّهة بشكل خاص للشباب العربي.

- إنشاء شبكة من المؤسسات والمتاحف والمنظمات المكرّسة للحفاظ على التراث الثقافي العربي وتوثيقه. ويمكن أن تركّز هذه المبادرة على الحفاظ على المواقع التاريخية المُدرجَة ضمن التراث العالمي، وكذلك المخطوطات والمعارف التقليدية والمعاصرة.

إنشاء منصّة للتتبع والمسح الشامل والدوري لإنجازات مشاريع الرؤية العربية 2045

يتطلّب التنفيذ الناجع لهذه الرؤية تحسين الحوكمة والامتثال والشفافية والإفصاح في المؤسسات العامة، وتعزيز فعاليّتها، وتكريس التطبيق المُثمِر للتقنيات البازغة. لذا، من المقترح إنشاء منصّة تتيح الوصول إلى البيانات من خلال لوحة معلومات تفاعلية تمكّن الجهات التنفيذية والرقابية ذات الصلة من الوقوف على تقدّم نسب إنجاز مبادرات ومشاريع هذه الرؤية، واستكشاف النتائج الكاملة للمسوحات وتحليلها على أساس المتغيّرات الكلية والقطاعية، واتّخاذ ما يلزم من الإجراءات المناسبة، وتقديم تقارير دورية.

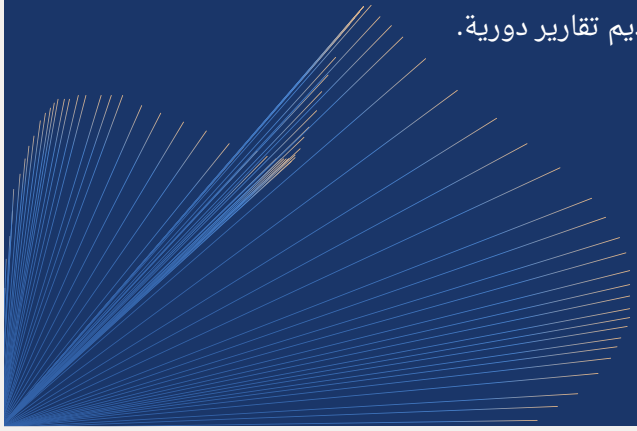

خرائط البيانات الجغرافية الحيوية
في المنطقة العربية

الوضع الراهن وآفاق التشبيك والاستثمار للنهوض

7

تمّ تجميع المعلومات والبيانات في كل خارطة من خلال التراكب والإحالة المرجعية والمطابقة والتخصيص والتعديل لمعالجة البيانات المفقودة والمتكرّرة. وقد استُخدِمَت العديد من البيانات الجغرافية المكانية المفتوحة المصدر والمتاحة للجمهور من أجل إصدار وإنتاج مجموعات الخرائط المعروضة في هذه الوثيقة. وجرى التدقيق في الخرائط النهائية بالعين المجرّدة والتحقّق من صحتها من خلال فحص المجالات ذات الاهتمام ومقارنتها باستخدام صور الأقمار الصناعية العالية الدقة والمتاحة للجمهور من مواقع Google وBing وOpen Street ومعهد بحوث النُظم البيئية (ESRI) والمنظمات والمؤسسات المعنيّة بالقطاعات ذات الصلة. ويمكن الاطلاع على المصادر تحت كل خارطة. والمعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات الجغرافية الإحصائية في كل خارطة هي تقديرات تقريبية تعكس الطبيعة الإحصائية لعملية تجميع البيانات من مصادر معلومات مختلفة ومتنوّعة ومتعدّدة. وتشمل التقديرات تحيّزات إحصائية، وإغفالات غير مقصودة، واختلافات عن الواقع الفعلي، وهوامش من عدم اليقين. لمزيد من المعلومات والتفاصيل عن كل خارطة، يُرجى التواصل مع مختبر الإحصاء الجغرافي في الإسكوا: escwa-geostatistics-lab@un.org.

البيئات الطبيعية المتنوّعة

.تضمّ المنطقة العربية نحو 55 منطقة إيكولوجية من بين 846 منطقة إيكولوجية في العالم، مما يعكس الغنى والتنوّع على الصعيد البيئي

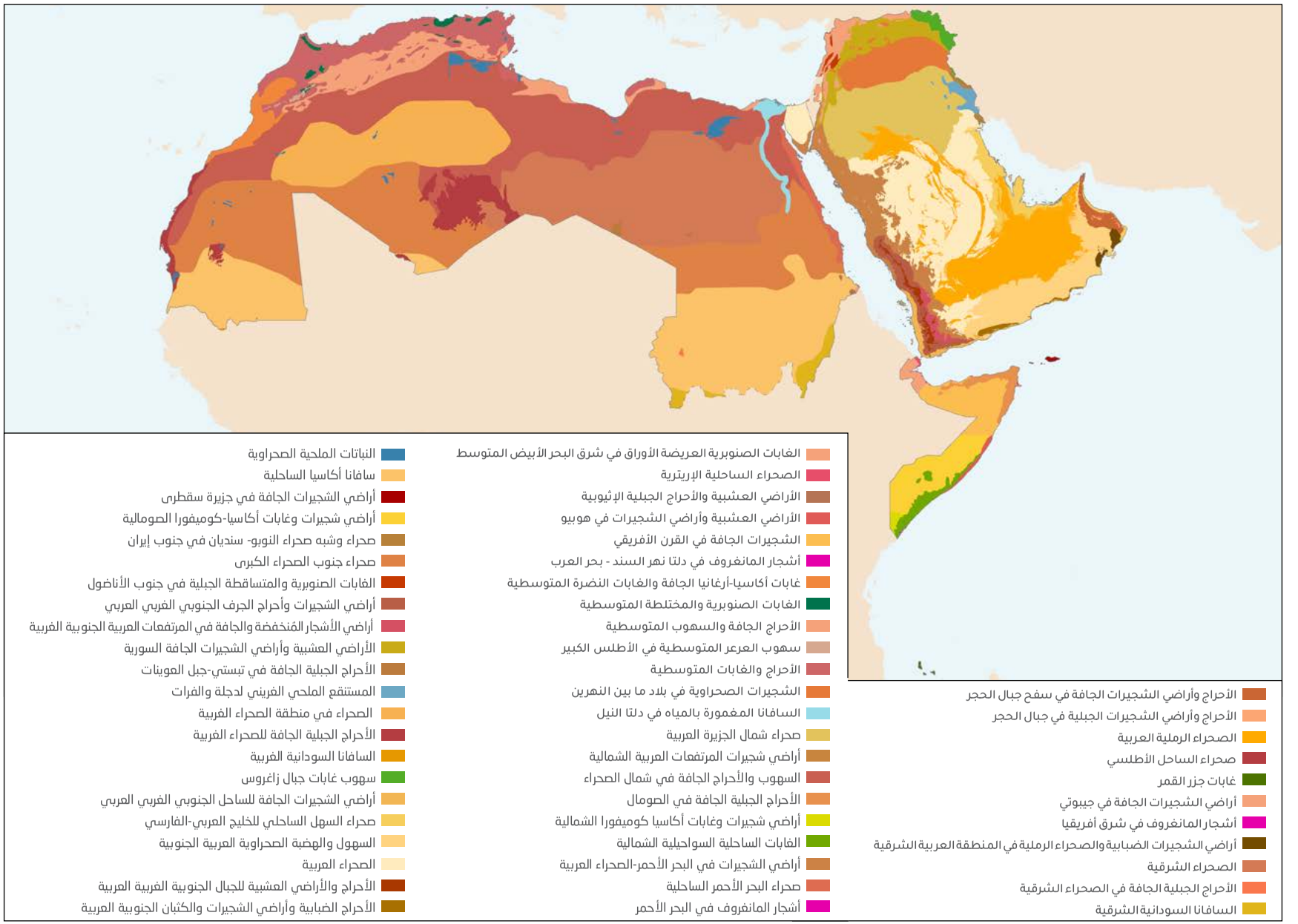

المصدر: ecoregions.appspot.com.

تجميع البيانات بواسطة مختبر الإحصاء الجغرافي، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2023.

المياه الجوفية والأنهار وأحواض الأنهار والبحيرات والواحات

هناك ما يقرب من 700 واحة، و6 أنهار رئيسية، و27,000 كم مربع من البحيرات، و11 حوض نهر، و44 طبقة مياه جوفية عابرة للحدود. ولا بدّ من تفعيل المشاريع العربية البينيّة الهادفة إلى تحقيق الأمنين المائي والغذائي، وتحسين الإدارة المشتركة للموارد المائية الاستراتيجية. وتمثل الواحات فرصاً واعدةً للزراعات العضوية ومنصّات لجذب السياحة البيئية والترفيهية المتنامية طوال العام، كما الحال بالنسبة للموارد السمكية والسياحة الشاطئية العربية الممتدّة من المحيط إلى الخليج.

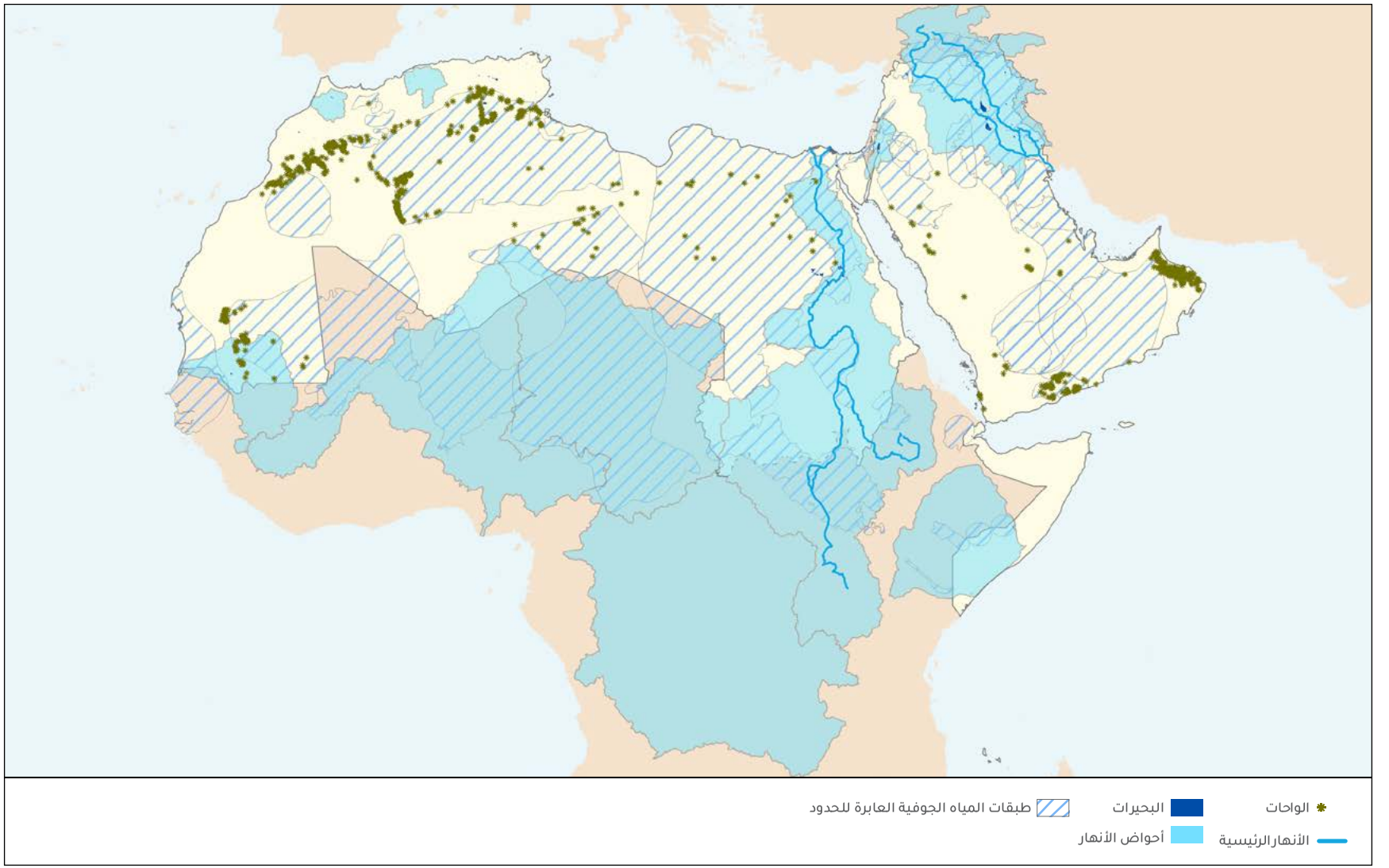

المصادر: LabOasis (2002); Environmental Systems Research Institute (2022); World Wildlife Fund (2004); International Groundwater Resources Assessment Centre (2021); Federal Institute for Geosciences and Natural Resources (2012).

تجميع البيانات بواسطة مختبر الإحصاء الجغرافي، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2023

الكثافة السكانية في عام 2020

شهدت المنطقة العربية زيادةً ملحوظة في عدد السكان، الذي ارتفع من حوالي 250 مليون نسمة في عام 1990 إلى نحو 450 مليون نسمة في عام 2020. وتبقى الثروة البشرية العربية العامل الأهم لدفع التنمية المستدامة وتحقيق التقدّم المنشود.

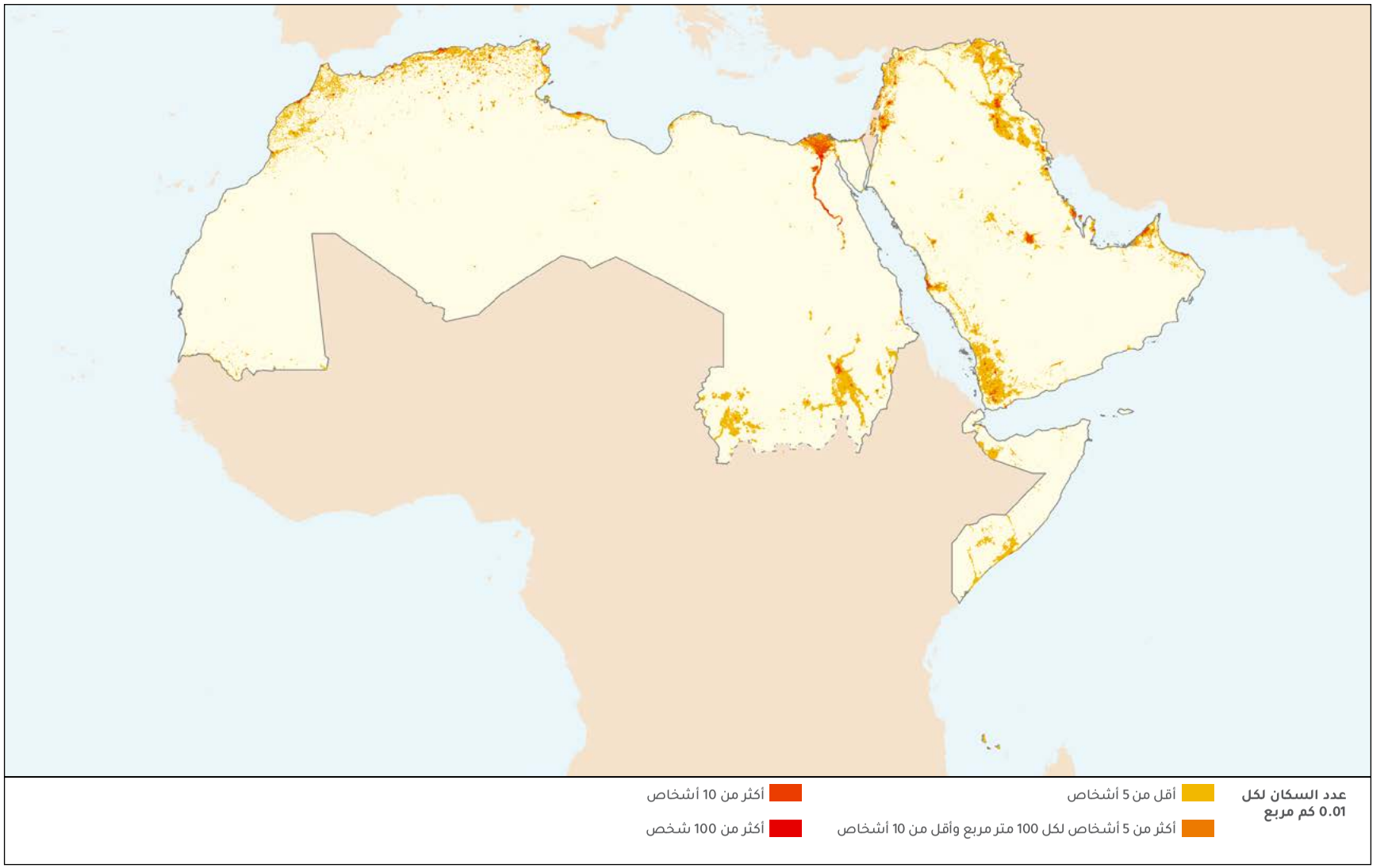

المصدر: WorldPop (2020).

تجميع البيانات بواسطة مختبر الإحصاء الجغرافي، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2023

الإضاءة الليلية في عام 2021

من مواطن الحيوية في المنطقة العربية الإضاءة الليلية التي شهدت تطوراً ملحوظاً في العقود الثلاثة الأخيرة. وتزخر المنطقة بالفرص والقدرات الكامنة لتوسيع مواطن الازدهار من خلال الاستثمار في زيادة كفاءة شبكات البنى التحتية الأساسية وموثوقيتها بموجب المبادرات والمشاريع الاستراتيجية التي تتضمّنها الرؤية العربية 2045.

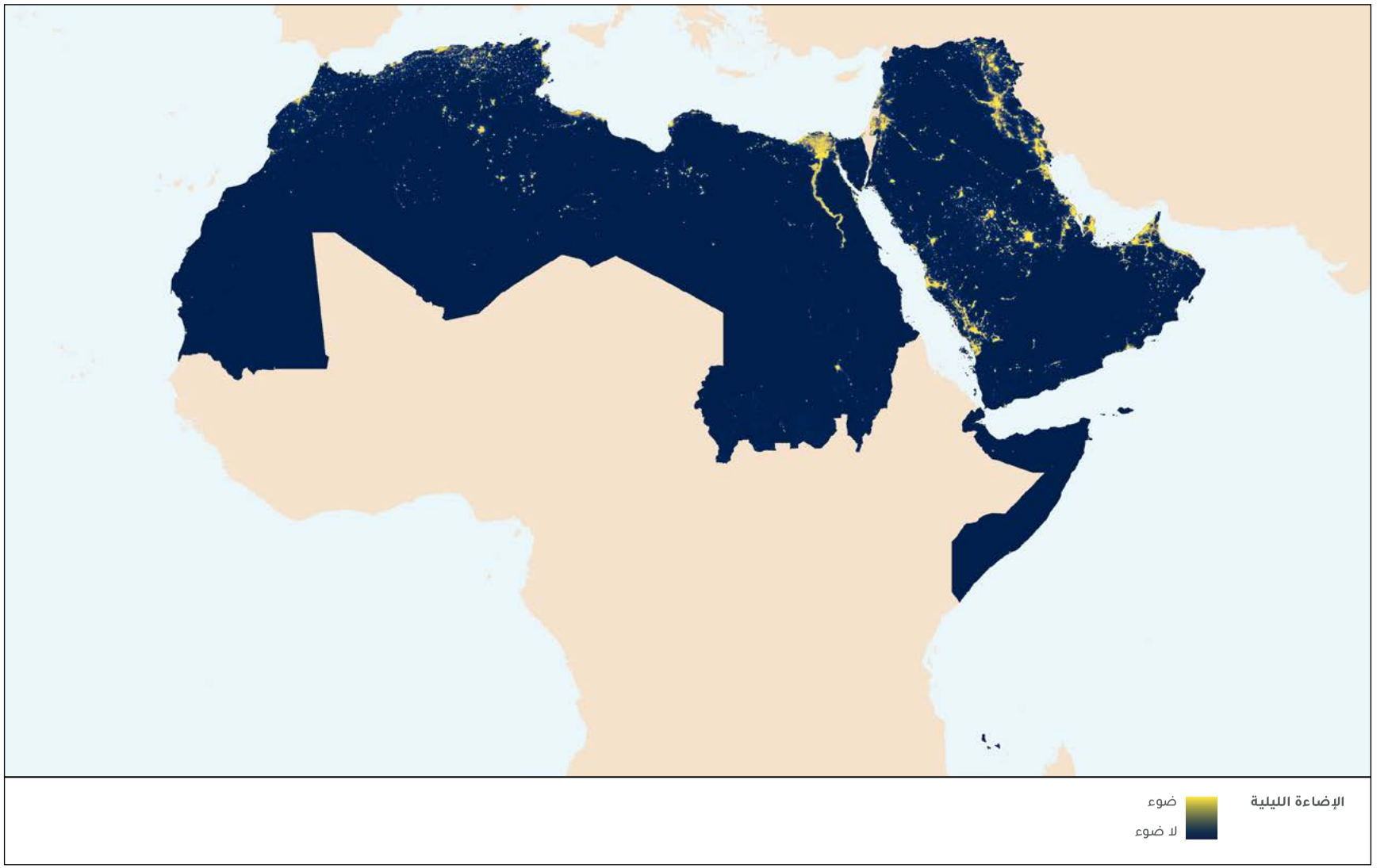

المصدر: NASA/NOAA (2021).

تجميع البيانات بواسطة مختبر الإحصاء الجغرافي، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2023

الموانئ وخطوط النقل البحري

أكثر من 190 ميناءً من شأنها تفعيل الربط والتشبيك العربيين، وتعزيز مشاركة الدول العربية في النقل البحري الذي يمثل عماد التجارة الدولية إذ يساوي ما يزيد عن 70 في المائة من إجمالي قيمتها. وتلامس موانئ المنطقة الخط الرئيسي للتجارة البحرية العالمية بين الشرق والغرب، مما يعكس أهمية الموقع الجيوستراتيجي للمنطقة وإشرافها على أهم المضائق البحرية في العالم.

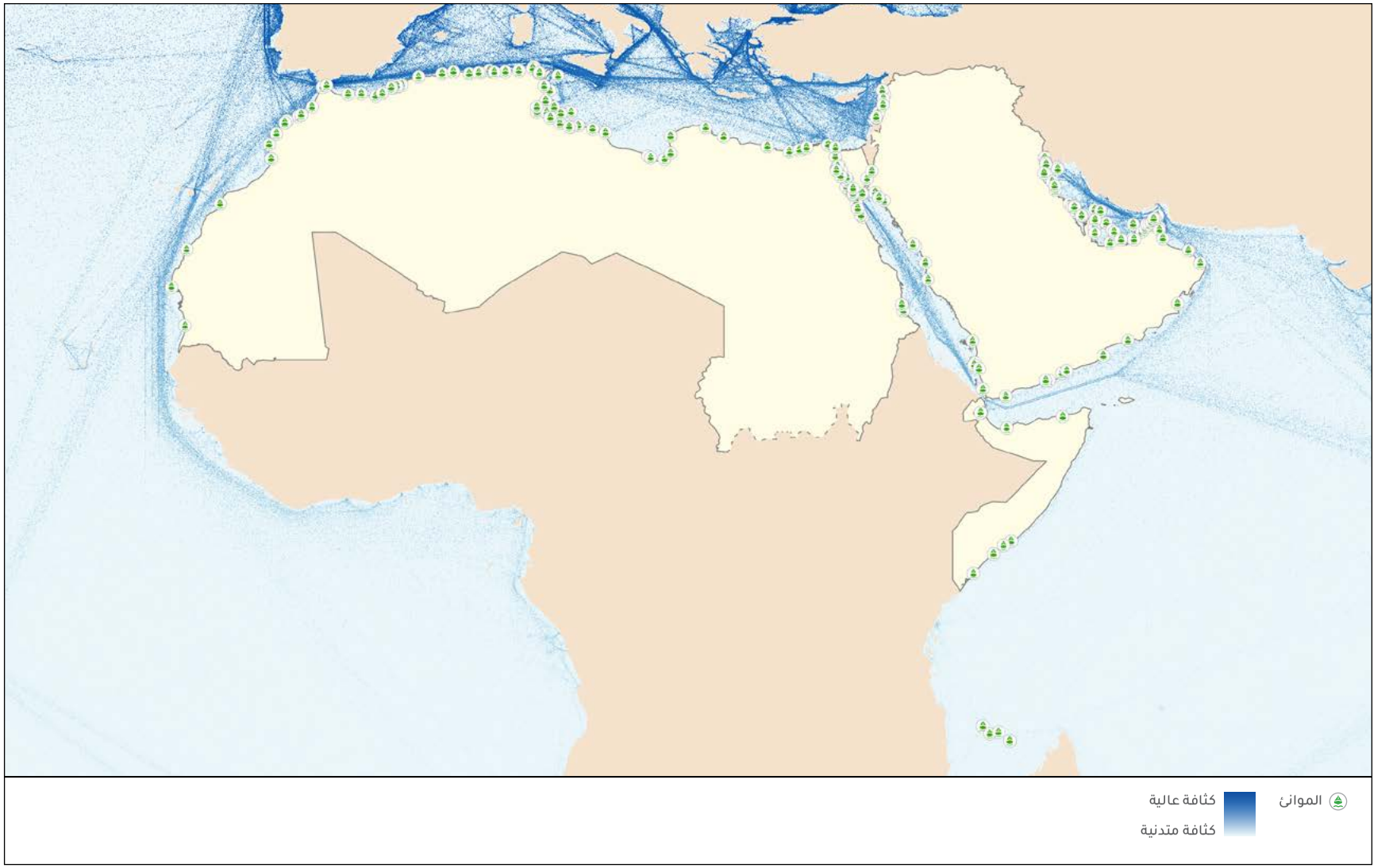

المصادر: National Geospatial-Intelligence Agency (2023); datacatalog.worldbank.org (Global Shipping Traffic Density).

تجميع البيانات بواسطة مختبر الإحصاء الجغرافي، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2023

التشبيك وحركة الطيران بين المنطقة العربية والعالم

مطاراتٌ يزيد عددُها على 150 مطاراً تربط الدول العربية ببعضها وبالعالم. وفي عام 2022، بلغ عدد المسافرين جواً أكثر من 330 مليوناً من بينهم أكثر من 181 مليون مسافر استخدموا الناقلات الوطنية. ومن شأن زيادة كفاءة تشغيل هذه الناقلات تحسين الربط والتجسير الجويين بمقدار الضعف من حيث عدد المسافرين عبر المطارات وشركات الطيران العربية، وزيادة تبادل السلع، وتعزيز انتقال أنماط المعرفة بين الدول العربية بحلول عام 2045.

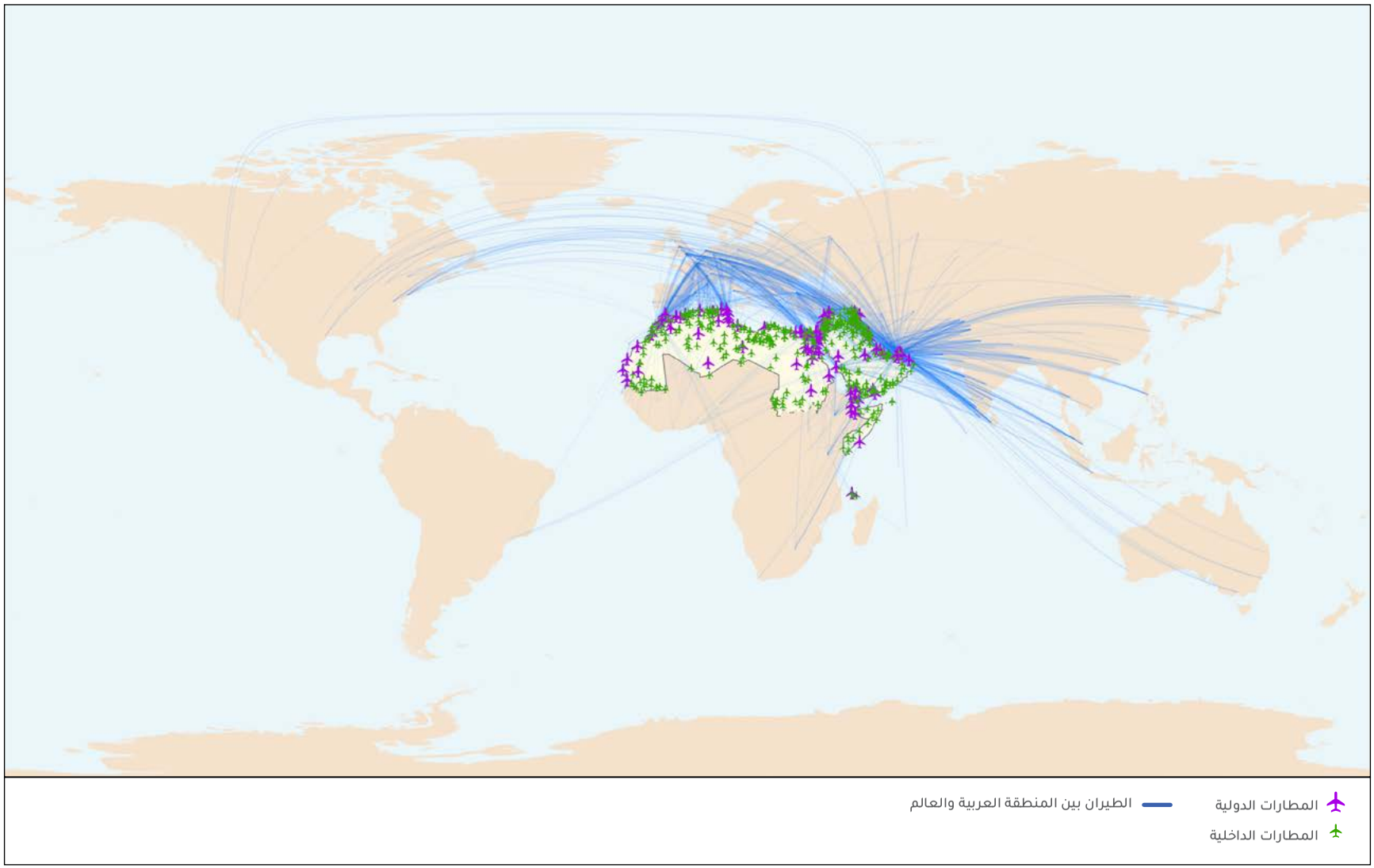

المصدر: World Food Programme (2018); OurAirports (2017).

تجميع البيانات بواسطة مختبر الإحصاء الجغرافي، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2023

شبكات الطرق العامة

ما يقرب من 50,000 كم من الطرق السريعة، و100,000 كم من الطرق الرئيسية، و125,000 كم من الطرق الأساسية، و170,000 كم من الطرق الثانوية، ما مجموعه نحو 445,000 كم من الطرق الرئيسية تربط المنطقة العربية، مما يتيح تطوير الحركة البرية للأفراد، وتبادل السلع والخدمات والمعرفة والخبرات، وإزالة الصعوبات التي تسبّب اختناقات على المعابر الحدودية بشكل خاص.

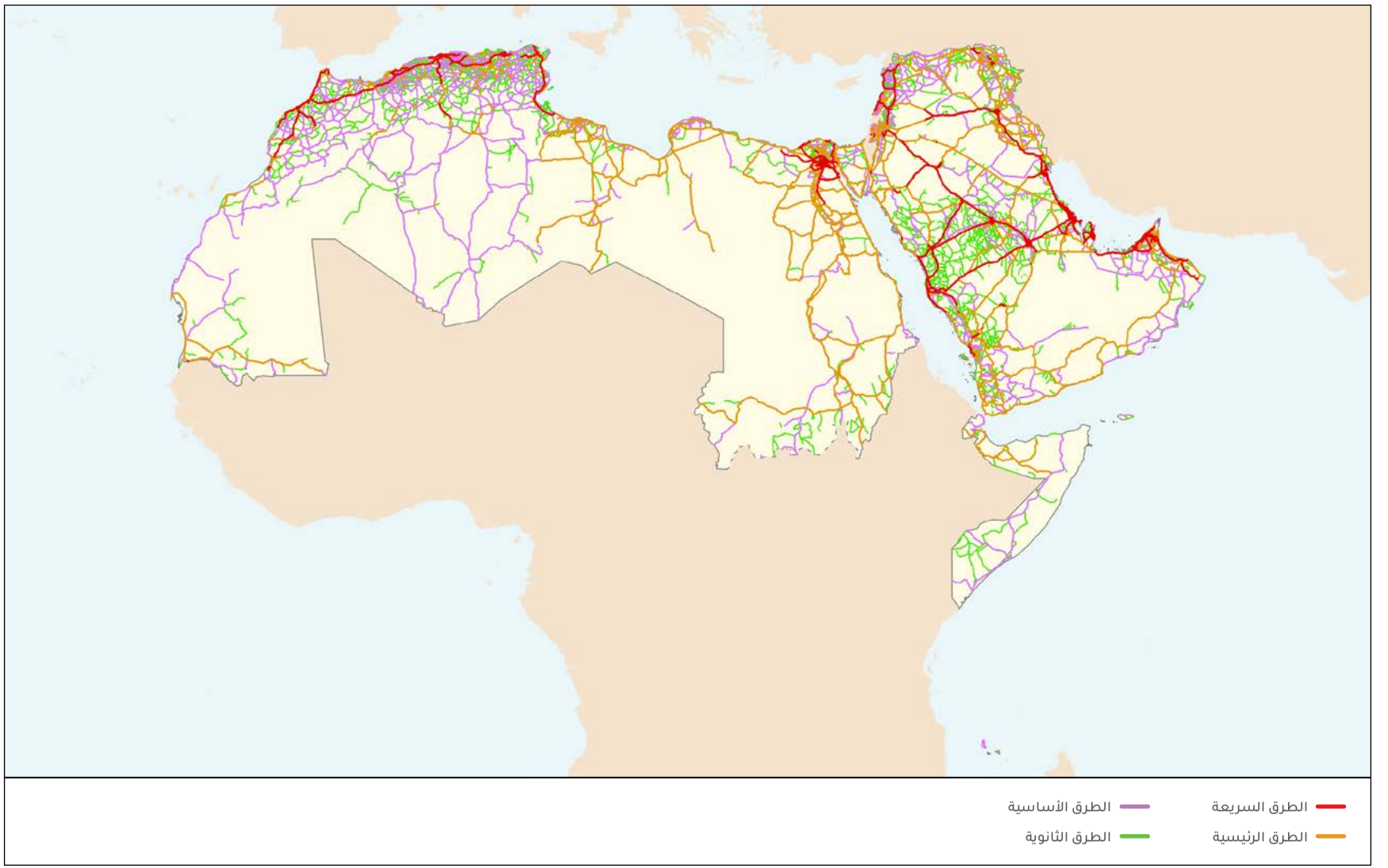

المصدر: OpenStreetMap (2022).

تجميع البيانات بواسطة مختبر الإحصاء الجغرافي، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2023

شبكة الطرق المحلية (المعبّدة وغير المعبّدة)

ما يقرب من مَلْيونَي كيلومتر من الطرق الفرعية، و140,000 كم من الممرات، و900,000 كم من المسارات الزراعية، ما مجموعه أكثر من 3 ملايين كيلومتر من الطرق المحلية تخدم حركة السكان والبضائع. ولا بدّ من الاستفادة من فرص تطوير الطرق المحلية لتوسيع مناطق الازدهار الاقتصادي بما يتلاءم مع متطلبات الزيادة السكانية المتوقعة بحلول عام 2045.

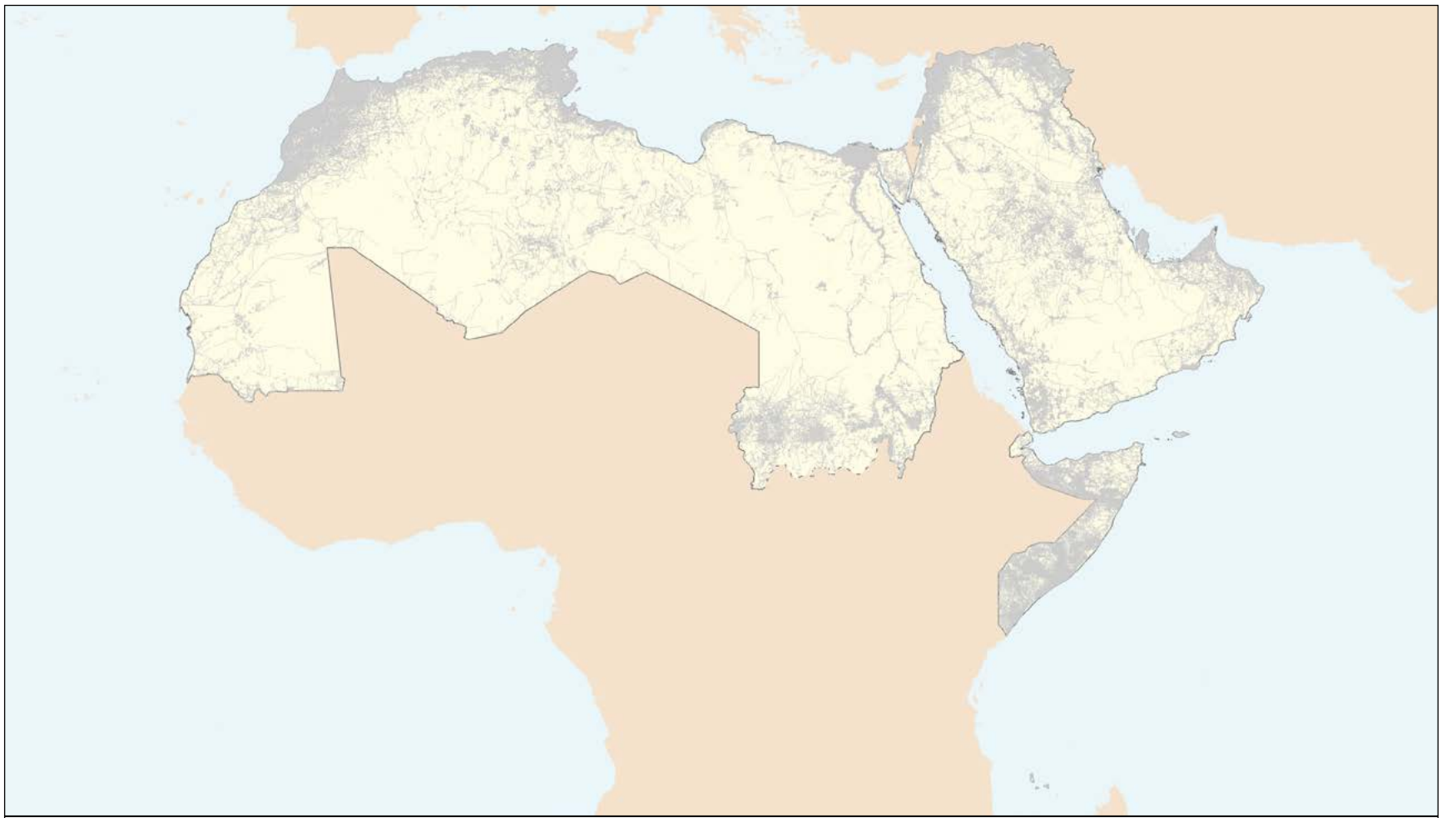

المصدر: OpenStreetMap (2022).

تجميع البيانات بواسطة مختبر الإحصاء الجغرافي، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2023

الربط السككي بين البلدان العربية: الشبكة الموروثة والخطوط القائمة والمستقبلية

تزخر المنطقة العربية بإمكاناتٍ هائلة في مجال الربط بشبكة السكك الحديدية. وتمثّل الروابط المفقودة الموروثة والمستقبلية نحو 60 في المائة من طول الشبكة المطلوب لربط الدول العربية.

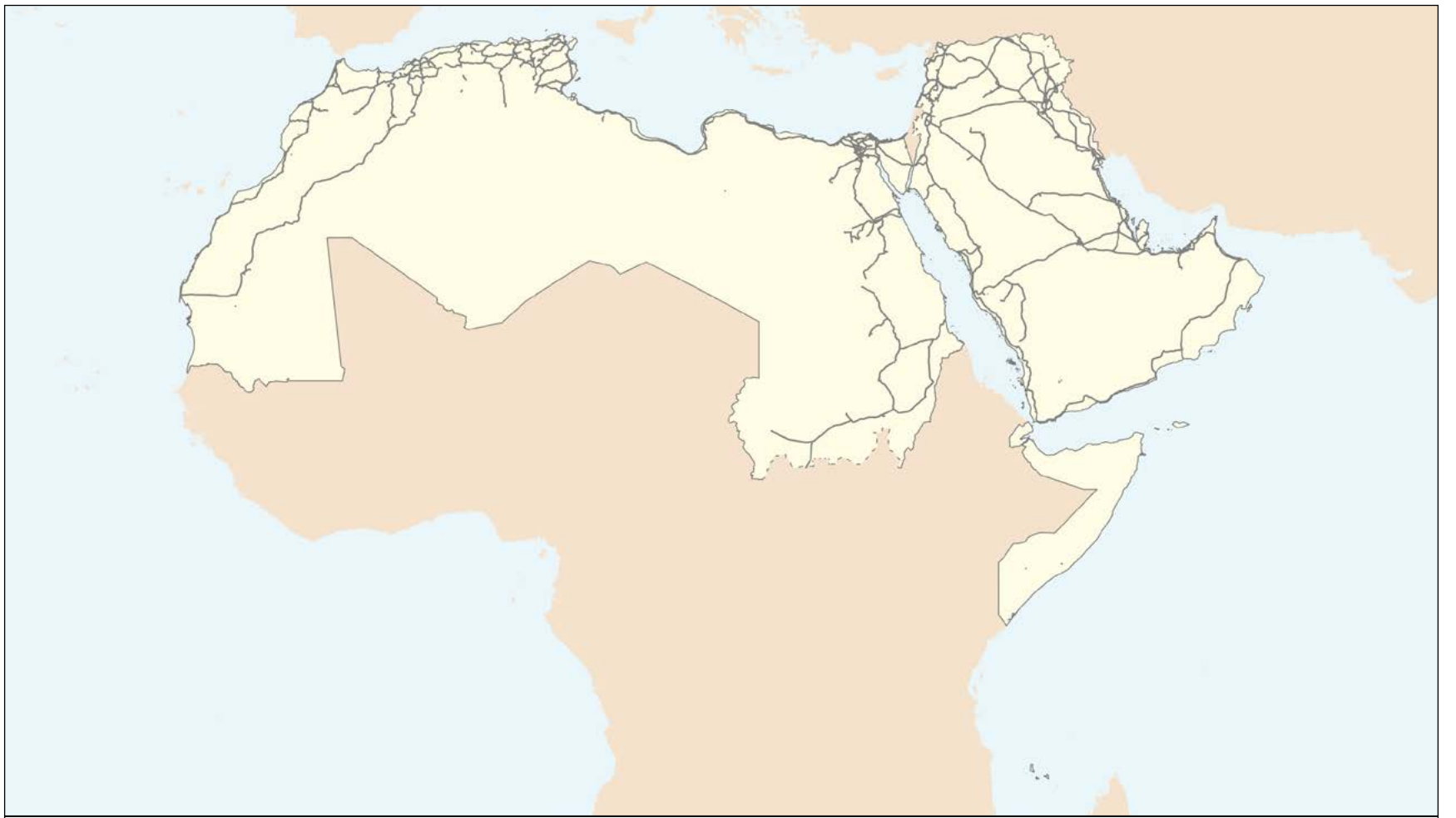

المصدر: الإسكوا؛ الاتحاد العربي للسكك الحديدية؛ OpenStreetMaps.

تجميع البيانات بواسطة مختبر الإحصاء الجغرافي، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2023

خطوط نقل وتوزيع الكهرباء

ما يقرب من 480,000 كم من خطوط نقل وتوزيع الكهرباء تَمُدّ المنطقة العربية بالطاقة الكهربائية. وسيتحقق أمن الطاقة من خلال تنويع مصادرها، وتفعيل البرمجيات الذكية، وتعزيز الإدارة التشاركية لموارد الطاقة المتجدّدة، وتنفيذ الربط الشبكي واتفاقات تجارة الطاقة والشراكات ذات الصلة.

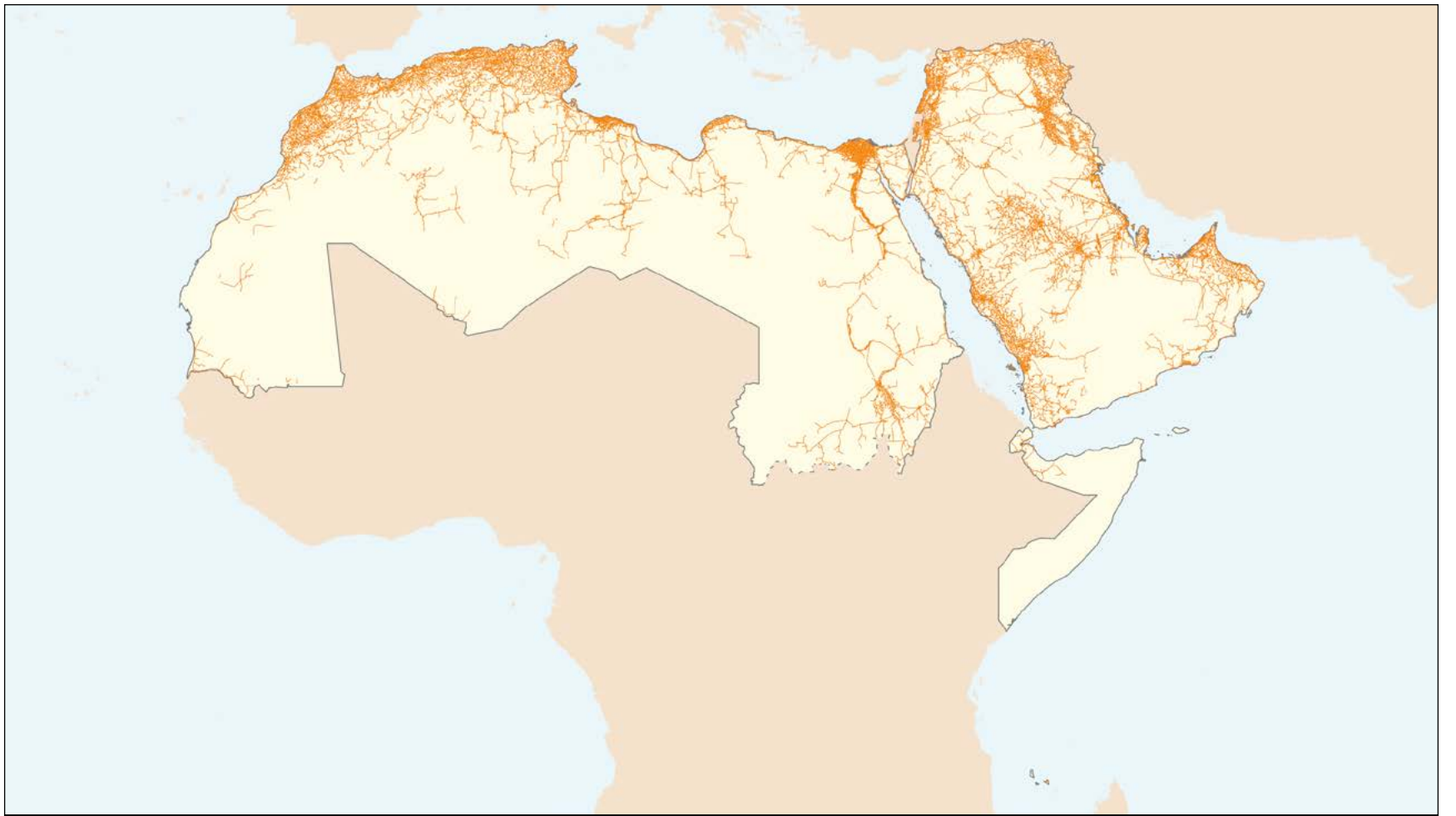

المصدر: (Derived map of global electricity transmission and distribution lines) datacatalog.worldbank.org.

تجميع البيانات بواسطة مختبر الإحصاء الجغرافي، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2023

شكل توضيحي لشبكة كابلات الألياف الضوئية البحرية وأبراج الاتصالات لشبكات الهواتف النقالة في المنطقة العربية والدول المتاخمة لها

ما يقرب من 65 كابلاً من كابلات الألياف الضوئية البحرية، ونحو 88 نقطة من نقاط إنزال الألياف الضوئية، وأكثر من 1.5 مليون برج اتصالات تربط المنطقة العربية بالعالم. ويمكن تعزيز كفاءة الربط بشبكة الإنترنت ليصبح الاتصال بهذه الشبكة حقاً من حقوق الإنسان الأساسية في المنطقة العربية.

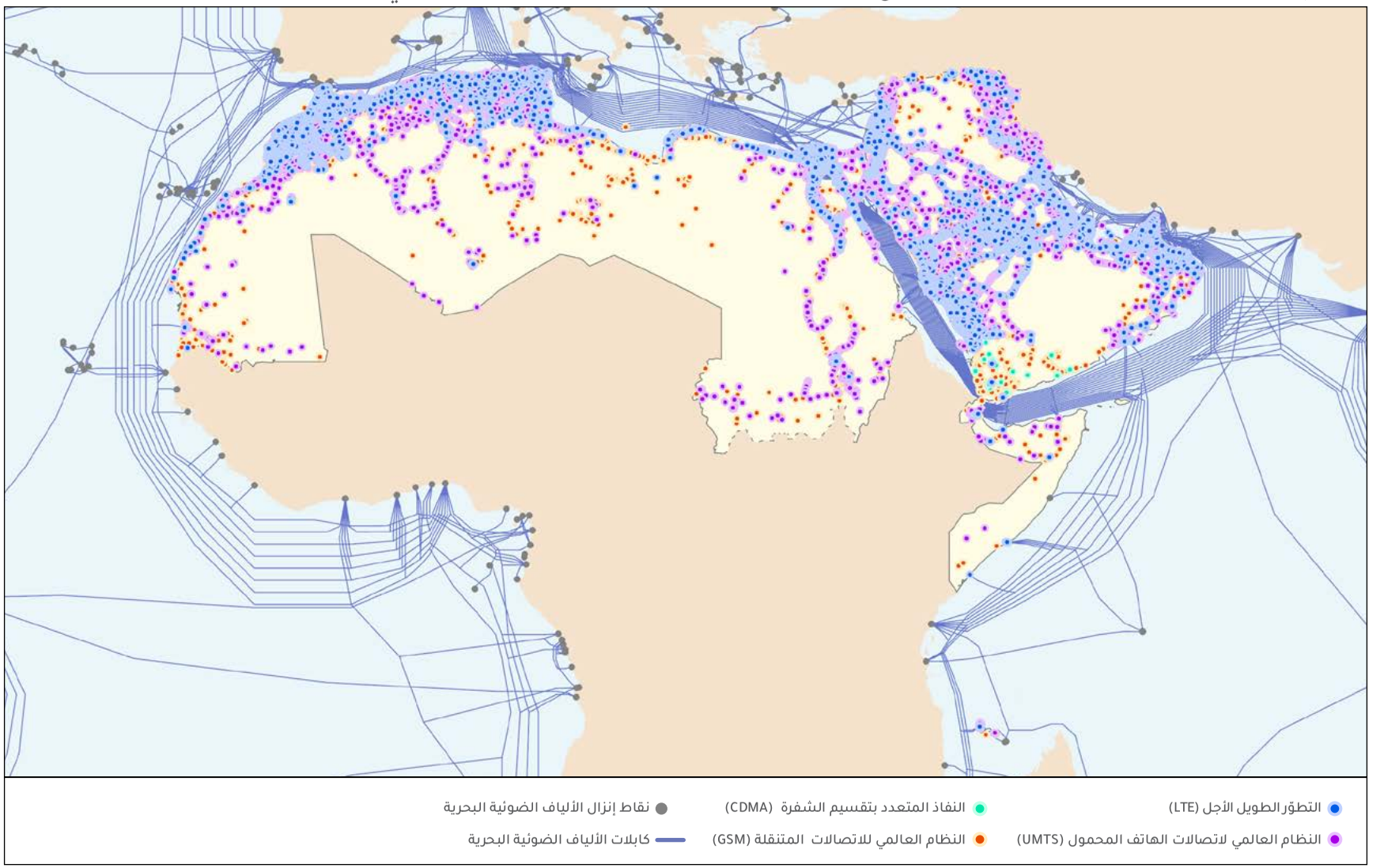

المصدر: TeleGeography (2022); OpenCelliD (2023).

تجميع البيانات بواسطة مختبر الإحصاء الجغرافي، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2023

مزارع الطاقة الشمسية الكهروضوئية المُنتَجَة والشبكة الكهربائية ذات الجهد العالي

نحو 100 مزرعة للطاقة الكهروضوئية بسِعَةٍ إجمالية تبلغ حوالي 8,500 ميغاواط. وتهدف الرؤية العربية 2045 إلى زيادة إنتاج الطاقة من هذا المصدر المتجدِّد بما يناهز عشرة أضعاف عما هو عليه في الوضع الراهن، بما يتوافق مع الموقع المحوري للمنطقة في حصاد الطاقة الشمسية ونقلها وتوزيعها.

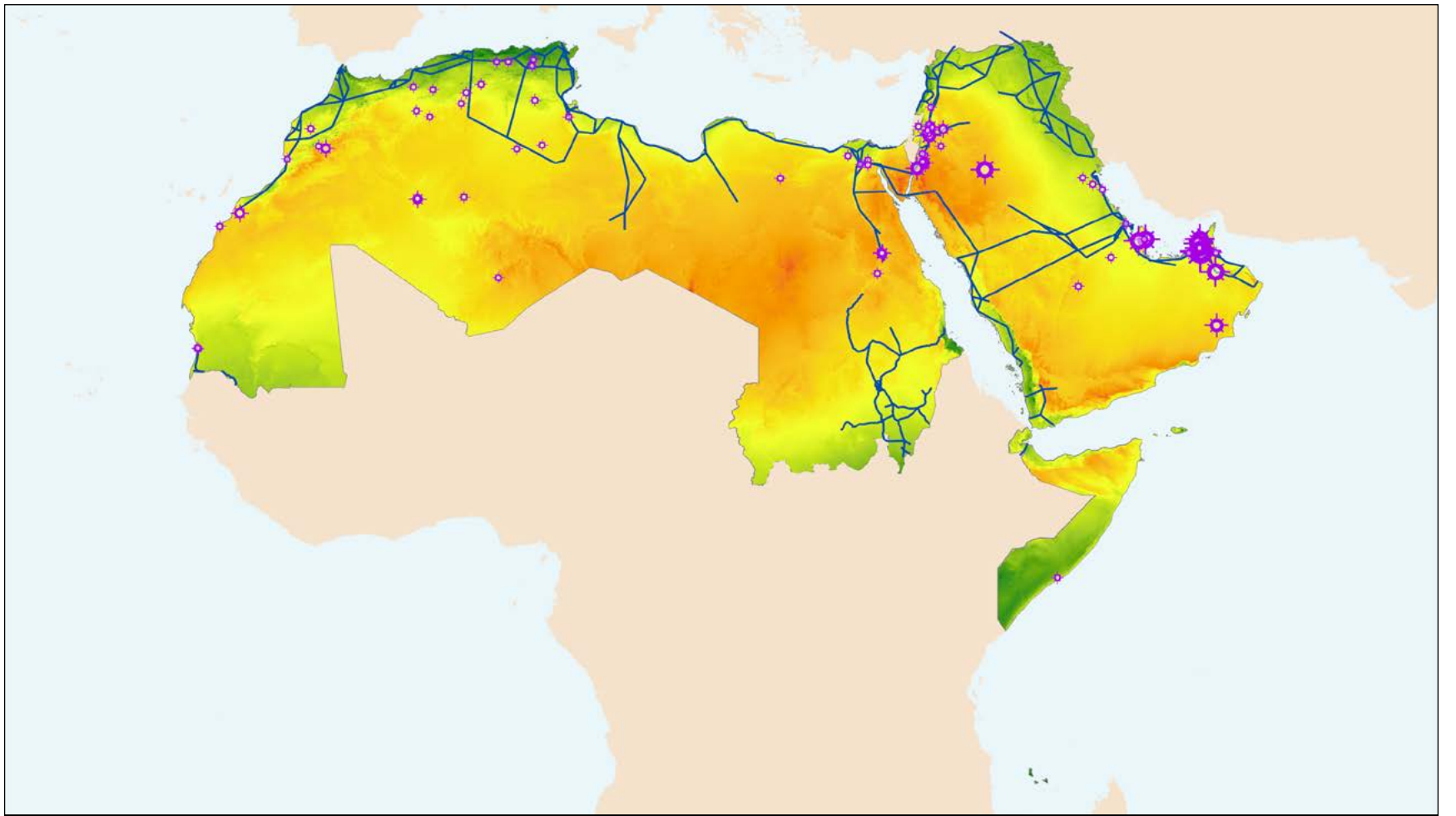

المصدر: Global Energy Monitor (2023); Global Solar Atlas (2020); OpenStreetMap (2022); datacatalog.worldbank.org (Derived map of global electricity transmission and distribution lines).

تجميع البيانات بواسطة مختبر الإحصاء الجغرافي، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2023

مزارع الطاقة الشمسية الحرارية المُنتَجَة والشبكة الكهربائية ذات الجهد العالي

نحو 8 مزارع للطاقة الشمسية الحرارية بسِعَةٍ إجمالية تبلغ حوالي 870 ميغاواط. وتهدف الرؤية العربية 2045 إلى زيادة إنتاج الطاقة من هذا المصدر المُتجدِّد بما يناهز عشرين ضعفاً عما هو عليه في الوضع الراهن.

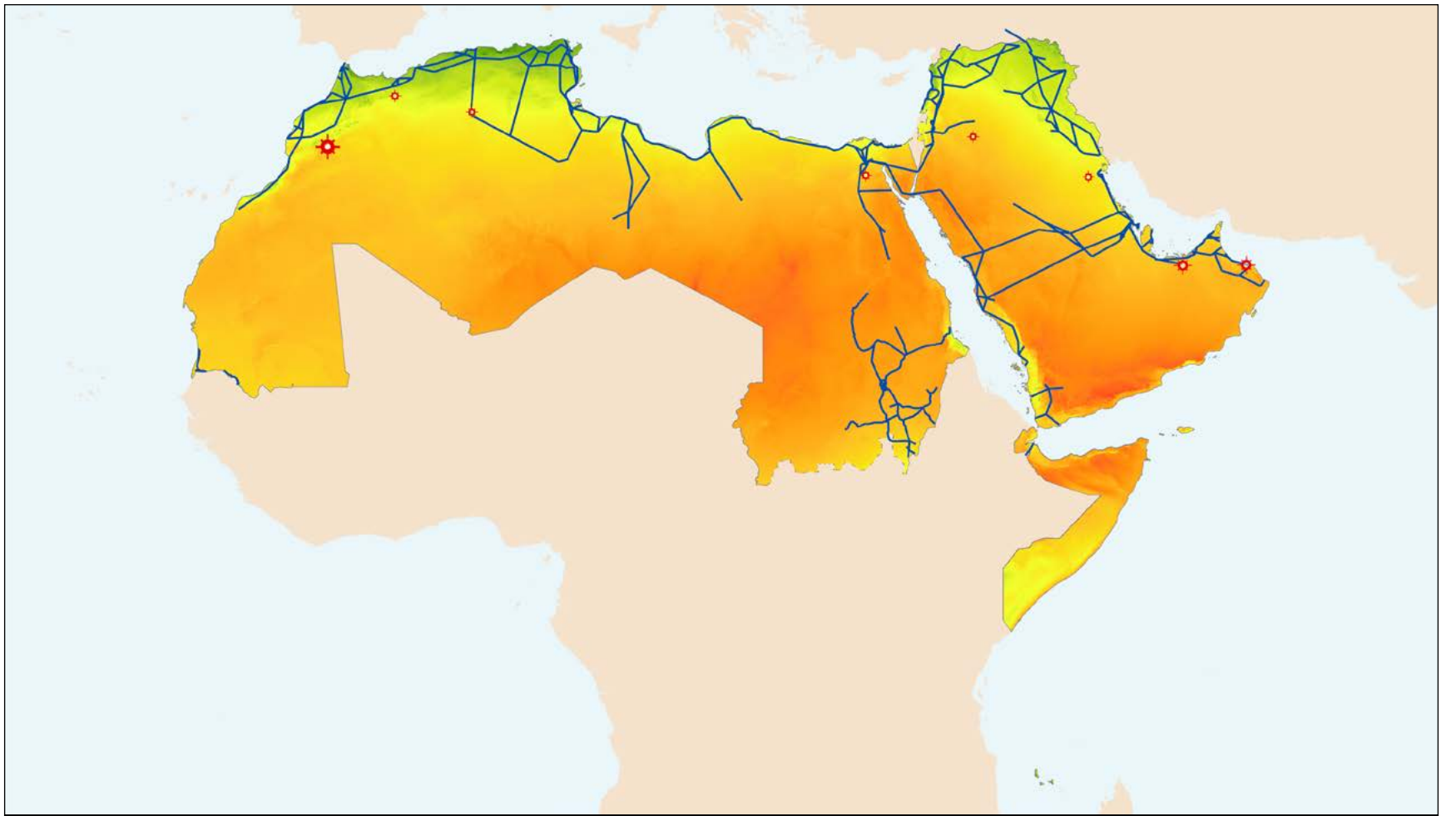

المصدر: Global Energy Monitor (2023); Global Solar Atlas (2020); OpenStreetMap (2022); datacatalog.worldbank.org (Derived map of global electricity transmission and distribution lines).

تجميع البيانات بواسطة مختبر الإحصاء الجغرافي، الإسكوا، الأمم المتحدة، 2023.

الحواشي

1 Report of the UN Economist Network for the UN 75th Anniversary: Shaping the Trends of Our Time. https://digitallibrary.un.org/record/3884187?ln=en.

2 **نسبة استهلاك الطاقة المتجددة من إجمالي استهلاك الطاقة (النسبة المئوية)**
استهلاك الطاقة المتجددة هو نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة.

متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015)
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هو الدخل القومي الإجمالي مقسوماً على عدد السكان في منتصف العام. والدخل القومي الإجمالي (وهو الناتج القومي الإجمالي سابقاً) هو مجموع القيمة المضافة من قبل جميع المُنتِجين المقيمين بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات (مطروحاً منها الإعانات) غير مدرجة في قيمة الإنتاج بالإضافة إلى صافي إيرادات الدخل الأولي (تعويضات العاملين ودخل الملكية) من الخارج. والبيانات هي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لعام 2015.

دليل الابتكار العالمي، الحدود: (0 - 100)
توفر النسخة الرابعة عشرة من دليل الابتكار العالمي (الصادرة في 20 أيلول/سبتمبر 2021) بيانات وتحليلات جديدة عن حالة الابتكار العالمي، وتتيح للقرّاء وواضعي السياسات قياس أداء منظومة الابتكار في أكثر من 130 اقتصاداً.

دليل الأمن الغذائي العالمي، الحدود: (0 - 100)
يتيح دليل الأمن الغذائي العالمي تحليل القدرة على تحمّل تكاليف الغذاء وتوفّره وجودته وسلامته، والموارد الطبيعية، والقدرة على الصمود في 113 بلداً. وهو نموذج ديناميكي للقياس الكمّي والنوعي يتألّف من 58 مؤشراً فريداً من المؤشرات التي تقيس محرّكات الأمن الغذائي في البلدان النامية والمتقدمة.

المساهمة الإجمالية للسفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)
يبيّن هذا المؤشر المساهمة الإجمالية للسفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي أي الناتج المحلي الإجمالي الذي يأتي بشكل مباشر من قطاع السفر والسياحة بالإضافة إلى آثاره غير المباشرة والمُستحْدَثة.

دليل الأداء البيئي، الحدود: (0 - 100)
يقدّم دليل الأداء البيئي ملخصاً قائماً على البيانات لحالة الاستدامة في العالم. وباستخدام 40 مؤشراً للأداء في 11 فئة من القضايا، يُصنِّف دليل الأداء البيئي 180 بلداً من حيث أداؤها في قضايا تغيُّر المناخ، والصحة البيئية، وحيوية النظام الإيكولوجي. وتوفّر هذه المؤشرات مقياساً على المستوى الوطني لمدى اقتراب البلدان من أهداف السياسات البيئية المحددة.

أرصدة الدين الخارجي (النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي)
الدَيْن الخارجي هو ذلك الجزء من الدَيْن الإجمالي لبلدٍ ما، المستحق لدائنين خارج البلد. ويمكن أن تكون الحكومة أو الشركات أو الأسر الخاصة من بين المَدينين. ويشمل الدَيْن الأموال المستحقّة للمصارف التجارية الخاصة أو الحكومات الأخرى أو المؤسسات المالية الدولية.

دليل التنافسية العالمية، الحدود: (0 - 100)
يقيّم هذا الدليل القدرة التنافسية في 141 اقتصاداً، مما يقدّم لمحةً فريدة عن محرّكات النمو الاقتصادي في عصر الثورة الصناعية الرابعة. ويهدف إلى تقديم رؤى بشأن النمو الاقتصادي، وهو أمرٌ لا يزال حاسماً لتحسين مستويات المعيشة. وهذا الدليل هو نتاج تجميع 103 مؤشرات فردية، مستمدّة من مجموعة بيانات من المنظمات الدولية ومن استطلاع الرأي التنفيذي للمنتدى الاقتصادي العالمي. وتتوزّع المؤشرات في 12 ركيزة، هي: المؤسسات؛ والبنية التحتية؛ واعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ واستقرار الاقتصاد الكلي؛ والصحة؛ والمهارات؛ وسوق المنتجات؛ وسوق العمل؛ والنظام المالي؛ وحجم السوق؛ وديناميكية الأعمال؛ والقدرة على الابتكار.

المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد (النسبة المئوية من تعداد السكان)
المؤشر العددي للفقر مقارنة بخط الفقر 1.90 دولار في اليوم للفرد هو النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولارفي اليوم.

معدل البطالة (النسبة المئوية)
يشير معدل البطالة إلى نسبة القوى العاملة التي لا تعمل ولكنها متاحة للعمل وتبحث عنه. ومن المفارقات أنّ معدلات البطالة المنخفضة يمكن أن تخفي نسبة كبيرة من الفقر في بلدٍ ما. ويشير ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها إلى أوجه قصور كبيرة في تخصيص الموارد.

3 **السيطرة على الفساد (مؤشرات الحوكمة العالمية)**
يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين 2.5- تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يقدم مشروع مؤشرات الحوكمة العالمية تقارير عن مؤشرات الحوكمة الإجمالية والفردية التي تجمع بين آراء عدد كبير من المجيبين على

استطلاعات المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية. وتستند المؤشرات إلى أكثر من 30 مصدراً فردياً من البيانات التي تُنتِجها مجموعة متنوّعة من معاهد استطلاعات الرأي ومراكز الفكر والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص.

ويعكس مؤشر السيطرة على الفساد التصوّرات بشأن مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغرى والكبرى، ويرصد مدى الاستيلاء على الدولة لصالح النخب والمصالح الخاصة.

ركيزة الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب (مؤشرات الحوكمة العالمية)

يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين 2.5- تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب التصوّرات بشأن احتمال انعدام الاستقرار السياسي و/أو اللجوء إلى العنف لدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب.

إجهاد المياه (النسبة المئوية)

سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة. وهي نسبة مجموع عمليات سحب المياه العذبة التي تجريها جميع القطاعات الرئيسية إلى مجموع موارد المياه العذبة المتجددة، مع مراعاة متطلبات التدفق البيئي.

كفاءة استخدام المياه (القيمة المضافة لكل وحدة مياه مستخدمة مُعبَّراً عنها بالدولار الأمريكي للمتر المكعب)

يقيس هذا المؤشر قيمة المياه للاقتصاد والمجتمع بوحدات القيمة المضافة لكل متر مكعب من المياه المستخدمة.

الزراعة والغابات وصيد الأسماك (نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي) (النسبة المئوية)

تتوافق الزراعة والغابات وصيد الأسماك مع الأقسام 1 إلى 3 من التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية، وتشمل الغابات والصيد وصيد الأسماك، فضلاً عن زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني. والقيمة المضافة هي صافي الناتج لقطاع ما بعد جمع المخرجات كافة وطرح المدخلات الوسيطة. وتُحسَب القيمة المضافة بدون خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون هي تلك الناجمة عن حرق الوقود الأحفوري وتصنيع الأسمنت. وهي تشمل ثاني أكسيد الكربون الناتج أثناء استهلاك الوقود الصلب والسائل والغاز وحرق الغاز.

مؤشر الأمن السيبراني، الحدود: (0 - 100)

يُعَدّ المؤشر العالمي للأمن السيبراني مرجعاً موثوقاً يقيس التزام البلدان بالأمن السيبراني على المستوى العالمي من أجل زيادة الوعي بأهمية القضية وأبعادها المختلفة.

4 تُعتَبر مبادرة الانتقال العادل إحدى الآليّات للتعامل مع آثار تغيُّر المناخ وحماية البيئة والتنوّع البيولوجي. وتضع المواطن والمجتمع فى صلب عملية الانتقال عن طريق التخفيف من الآثار البيئية لتغيُّر المناخ و/أو التكيّف معها، مع أخذ الآثار الاجتماعية في الاعتبار.

5 **دليل الوصول للعدالة، الحدود: (0 - 1)**

يشير دليل الوصول للعدالة إلى مدى عدالة النظام القانوني (أي أنّ المواطنين لا يخضعون للاعتقال أو الاحتجاز التعسّفيين ولهم الحق في الخضوع لولاية المحاكم المختصّة والمستقلة والنزيهة والتماس الانتصاف منها بدون تأخير لا مبرّر له).

دليل الفجوة بين الجنسين العالمي، الحدود: (0 - 1)

للتكافؤ بين الجنسين تأثيرٌ أساسي على ازدهار الاقتصادات والمجتمعات أو عدم ازدهارها. ويؤثر تطوير نصف المواهب المتاحة في العالم ونشرها تأثيراً كبيراً على النمو والقدرة التنافسية واستعداد الاقتصادات والشركات للمستقبل في جميع أنحاء العالم.

دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة، الحدود: (0 - 1)

يتم حساب هذا الدليل كمتوسط هندسي لمؤشرات الأبعاد المعدّلة بعامل عدم المساواة. وهو يرصد أوجه عدم المساواة في أبعاد دليل التنمية البشرية من خلال "خصم" متوسط قيمة كل بُعد وفقاً لمستوى عدم المساواة فيه. ويقيس دليل التنمية البشرية متوسط الإنجازات في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق.

وإنّ قيمة "دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة" تساوي قيمة دليل التنمية البشرية عندما لا يكون هناك عدم مساواة بين الناس. ومع ارتفاع مستوى عدم المساواة، تنخفض قيمة هذا الدليل إلى ما دون قيمة دليل التنمية البشرية. وبهذا المعنى، يقيس "دليل التنمية البشرية معدّلاً بعامل عدم المساواة" مستوى التنمية البشرية عندما يُحسَب مستوى عدم المساواة.

دليل تقييم الحق بالوصول الرقمي، الحدود: (0 - 100)

هذا الدليل هو أداة مرجعية للمدافعين عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وللحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية، وواضعي السياسات لتتبّع تقدم البلد في جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في متناول الجميع.

حكم القانون (مؤشرات الحوكمة العالمية)

يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين 2.5- تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).

يعكس هذا المؤشر التصوّرات بشأن مدى ثقة العملاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولا سيّما جودة إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، والشرطة، والمحاكم، فضلاً عن احتمال وقوع الجرائم وأعمال العنف.

ركيزة تأمين حرية التعبير والمساءلة (مؤشرات الحوكمة العالمية)
يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين 2.5- تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).
يرصد مؤشر حرية التعبير والمساءلة تصوّرات مواطني البلد بشأن مدى قدرتهم على المشاركة في اختيار حكومتهم، فضلاً عن حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام.

6 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الفقرة الثانية من المادة 13 ، «لكلّ فرد حقٌّ في مغادرة أيّ بلد، بما في ذلك بلده، وفي العودة إلى بلده»، كانون الأول/ديسمبر 1948.

7 https://www.un.org/ar/ga/52/res/res52113.htm.

8 **نسبة مستخدمي الإنترنت (النسبة المئوية)**
مستخدمو الإنترنت هم الأفراد الذين استخدموا الإنترنت (من أي مكان) في آخر ثلاثة أشهر. ويمكن استخدام الإنترنت عبر جهاز كمبيوتر أو هاتف محمول أو مساعد رقمي شخصي أو آلة ألعاب أو تلفزيون رقمي، وما إلى ذلك.

دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الحدود: (0 - 10)
لا يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على التنمية الوطنية ما لم يتم النفاذ إلى هذه التكنولوجيا واستخدامها على نحو مناسب في البلد. ويُعَدّ دليل تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي ينتجه الاتحاد الدولي للاتصالات، دليلاً مركّباً يشمل 11 مؤشراً في مقياس مرجعي واحد.

الجاهزية الوطنية للذكاء الاصطناعي، الحدود: (0 - 100)
يقيس هذا المؤشر الاستعداد الوطني لتسخير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من أجل التنمية. ويتألّف من 3 ركائز تشمل 10 أبعاد، ويتم حساب درجات هذه الأبعاد استناداً إلى 33 مؤشراً من مؤشرت الأداء الأساسية.

الإنفاق على البحث والتطوير (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (النسبة المئوية)
الإنفاق على البحث والتطوير هو ما يُنفَق من أموال على العمل الإبداعي الذي يُجرى على نحو منهجي لزيادة مخزون المعرفة واستخدام هذه المعرفة لابتكار تطبيقات جديدة.

مؤشر للبيانات المفتوحة، الحدود: (0 - 100)
يتيح هذا المؤشر تقييم وتقدير البيانات التي ينشرها البلد على الموقع الرسمي لمكتب الإحصاء الوطني. وتشمل البيانات الإحصاءات الاجتماعية، والإحصاءات الاقتصادية والمالية، والإحصاءات البيئية.

مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية الحدود: (0 - 1)
تقوم المؤسسات العامة على نحو متزايد في العالم بتحويل خدماتها لتقديمها عبر الإنترنت. وتقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بتطوير هذا المؤشر من أجل تقييم تطوّر الحكومة الرقمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها 193 دولة، وذلك في مجال تحديد مواطن القوة والتحديات والفرص، فضلاً عن توجيه السياسات والاستراتيجيات.

9 **معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2015) (النسبة المئوية)**
يشير إلى النسبة المئوية السنوية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق بناءً على القيمة الثابتة للعملة المحلية. وتستند المجاميع إلى الأسعار الثابتة لعام 2015، مُعبَّراً عنها بالدولار الأمريكي. والناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيمة المضافة الإجمالية من قِبل جميع المُنتِجين المقِيمين في الاقتصاد، بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات، مطروحاً منها الإعانات، غير مدرجة في قيمة المنتجات. وتُحسَب القيمة المضافة بدون خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

دليل المعرفة العالمي، الحدود: (0 - 100)
يوفر دليل المعرفة العالمي بيانات يمكن أن تساعد البلدان وصانعي القرار على فهم التحوّلات والتحديات المتعلقة بالمعرفة والابتكار والاستجابة لها. ويقيّم هذا الدليل سبعة مؤشرات فرعية، تمّ اختيارها بسبب علاقاتها التفاعلية المترابطة ودورها المركزي في عملية التقدم المعرفي والتنموي.

معدل البطالة بين الشباب (من إجمالي القوى العاملة من الشريحة العمرية 15-24 عاماً) (النسبة المئوية)
يشير معدل البطالة بين الشباب إلى نسبة القوى العاملة من الفئة العمرية 15-24 عاماً، التي لا تعمل ولكنها متاحة للعمل وتبحث عنه.

دليل التنمية البشرية، الحدود: (0 - 1)
يقيس هذا الدليل متوسط الإنجازات في الأبعاد الأساسية للتنمية البشرية: الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، والمستوى المعيشي اللائق. ويتم حساب هذا الدليل كمتوسط هندسي لمؤشرات كل من الأبعاد الثلاثة.

التصنيع، القيمة المضافة (نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)
يشير التصنيع إلى الصناعات التي تنتمي إلى الأقسام 15 إلى 37 من التصنيف الصناعي الدولي الموحّد لجميع الأنشطة الاقتصادية. والقيمة المضافة هي صافي الناتج لقطاع ما بعد جمع المخرجات كافة وطرح المدخلات الوسيطة. وتُحسَب القيمة المضافة بدون خصومات تتعلق باستهلاك الأصول المصنّعة أو استنفاد الموارد الطبيعية وتدهورها.

مؤشر جاهزية الشبكات، الحدود: (0 - 100)
يتطلّب التحوّل الرقمي توفر البنية التحتية المناسبة، والموارد البشرية الماهرة، والحوكمة الملائمة، والتأثير على التنمية الوطنية. ويقيّم هذا المؤشر، الذي طوّره معهد بورتولانز، 134 اقتصاداً بناء على أداء هذه الاقتصادات في 60 متغيراً.

10 Arab opinion Index. Main Results in Brief. Arab Center for Research and Policy Studies. Doha Institute, 2019-2020, p.6

11 **دليل الحرية الأكاديمية، الحدود: (0 - 1)**
يهدف مشروع دليل الحرية الأكاديمية إلى إعلام أصحاب المصلحة، وتوفير معايير الرصد، وتغيير هياكل الحوافز، وتحدي تصنيفات الجامعات، وتسهيل البحث.

دليل حرية التعبير، الحدود: (0 - 1)
يقيس دليل حرية التعبير، الذي طوّره معهد V-Dem، مدى احترام الحكومات لحرية الصحافة والإعلام، وحرية الناس العاديين في مناقشة المسائل السياسية في المنزل وفي المجال العام، فضلاً عن حرية التعبير الأكاديمي والثقافي.

دليل التنوّع البيئي، الحدود: (0 - 100)
يقدّر هذا الدليل آثار فقدان الموائل وتدهورها وتجزئتها على الاحتفاظ المتوقع بالتنوّع البيولوجي الأرضي. وتشير الدرجة 100 إلى أنّ البلد لم يشهد أي فقدان أو تدهور في الموائل، وتشير الدرجة 0 إلى فقدان الموائل بالكامل.

دليل المشاركة الإلكترونية، الحدود: (0 - 1)
تتيح التكنولوجيا الرقمية اليوم إشراك المواطنين بسهولة في عمليات صنع القرار العام والمشاركة في المشاورات العامة. ودليل المشاركة الإلكترونية مشتقّ كدليل تكميلي لمسح الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية. وهو يوسّع أبعاد هذا المسح من خلال التركيز على استخدام الخدمات عبر الإنترنت لتسهيل توفير المعلومات من قبل الحكومات للمواطنين ("تبادل المعلومات الإلكترونية")، والتفاعل مع أصحاب المصلحة ("التشاور الإلكتروني")، والمشاركة في عمليات صنع القرار ("صنع القرار الإلكتروني").

12 **حجم الإنتاج العلمي العربي المنشور في المجلات العلمية والتقنية (عدد المقالات)**
تشير مقالات المجلات العلمية والتقنية إلى عدد المقالات العلمية والهندسية المنشورة في المجالات التالية: الفيزياء، والبيولوجيا، والكيمياء، والرياضيات، والطب السريري، والبحوث الطبية الحيوية، والهندسة والتكنولوجيا، وعلوم الأرض والفضاء.

فعالية الحكومة (مؤشرات الحوكمة العالمية)
يتراوح تقدير أداء الحوكمة بين 2.5- تقريباً (أداء ضعيف) و2.5 (أداء قوي).
يعكس هذا المؤشر التصوّرات بشأن جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، والجودة في صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية الحكومة في التزامها بتلك السياسات.

معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (النسبة المئوية)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة هو النسبة المئوية للأشخاص الذين يمكنهم القراءة والكتابة وفهم جملة قصيرة بسيطة عن حياتهم اليومية.
ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة هو مؤشر نتائج لتقييم التحصيل العلمي. ويمكن أن تتنبأ هذه البيانات بجودة القوى العاملة في المستقبل ويمكن استخدامها لضمان وضع سياسات بشأن المهارات الحياتية للرجال والنساء.

أجهزة الكمبيوتر في المدارس (النسبة المئوية من المدارس الإعدادية مع الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر)
نسبة المدارس التي لديها إمكانية الوصول إلى أجهزة الكمبيوتر لأغراض تربوية في المرحلة الإعدادية.

الإنفاق الحكومي على التعليم (نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي)
يتم التعبير عن إنفاق الحكومة العامة على التعليم (الجاري والرأسمالي والتحويلات) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وهو يشمل النفقات الممولة من التحويلات المتأتية من مصادر دولية إلى الحكومة. وتشير الحكومة العامة عادةً إلى الحكومات المحلية والإقليمية والمركزية.

مؤشر قوة اللغة (الترتيب)
يستخدم مؤشر قوة اللغة 20 مؤشراً لقياس التأثير على اللغة. ويقيس هذا المؤشر فائدة اللغة للإنسان وليس المقصود منه أن ينطبق على أي شخص معيّن له مجموعة من الظروف والتفضيلات والخصائص الجغرافية الخاصة به.

المراجع

https://www.v-dem.net/data/the-v-dem-dataset/

https://data.worldbank.org/indicator/NV.AGR.TOTL.ZS

https://arabsdgmonitor.unescwa.org/

https://ispar.unescwa.org/

https://hdr.undp.org/data-center

https://tcdata360.worldbank.org/indicators/tnt.tot.contrib.gdp?country=BRA&indicator=24695&viz=line_chart&years=1995,2028

https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators

تعبّر الرؤية العربية 2045 عن أملنا في مستقبل مشرق تتحقق فيه آمال شعوب المنطقة العربية أفراداً ومجموعات، ونرجوها رؤيةً تنهض بالهمم، وتفعّل الطاقات، وتحفّز على العمل المشترك والتعاون الإقليمي. تأتي هذه الوثيقة ثمرةً لجهود متضافرة، بادرت إليها الإسكوا وجامعة الدول العربية في ضوء الحاجة الماسّة إلى خارطة طريق للمنطقة العربية تجمع بين الطموح والواقعية وتتبيّن وُجهتها بمبادرات إقليمية قابلة للتنفيذ.

تتألف الرؤية العربية 2045 من ستّة أركان مترابطة، هي: الأمن والأمان، العدل والعدالة، الابتكار والإبداع، الازدهار والتنمية المستدامة، التنوّع والحيوية، التجدّد الثقافي والحضاري. وقد وقع الاختيار على هذه الأركان مراعاةً لأولويات المنطقة، بلداناً ومجتمعات وأفراداً، ولموجات التغيير الكبرى التي يشهدها عالمُنا من أجل الاستفادة ممّا تحمله من إيجابيات والتخفيف من آثارها السلبية المحتملة خلال العقود المقبلة.

2301231A